الطريـق إلى الأمام:

تقريـر شـامل بشـأن البرمجـة المتكاملـة فـي مجـال التصـدي للعنـف القائـم على النـوع الاجتماعـي والتعافـي الاقتصـادي

WOMEN'S REFUGEE COMMISSION

DRC DANISH REFUGEE COUNCIL

ت**عمل مفوضية اللاجئين النسائية** على تحسين الظروف المعيشية وحماية حقوق النساء والأطفال والشباب الذين نزحوا من جرّاء النزاعات والأزمات. ولا تدَّخر المفوضية جهداً في دراسة احتياجاتهم، وتحديد الحلول ومناصرة البرامج والسياسات الرامية إلى تعزيز قدرتهم على الصمود، وإحداث التغيير في الممارسات الإنسانية. **www.womensrefugeecommission.org**.

المجلس الدنماركي للاجئين هو منظمة غير حكومية دولية رائدة تعمل في 40 بلداً من أجل حماية اللاجئين وغيرهم من المجتمعات والأشخاص المتضررين من النزوح، ويكافح لمناصرتهم وبناء مستقبلٍ مستدامٍ لهم. ويعمل المجلس الدنماركي للاجئين مع المجتمعات المحلية المتضررة ومع المجتمع المدني والحكومات من أجل تعزيز حماية الحقوق والاعتماد على الذات والتعايش السلمي. للاطلاع على مزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الشبكي التالي:**www.drc.ngo**.

تمَّ تمويل هذا التقرير من خلال منحة مُقدَّمة من وزارة خارجية الولايات المتحدة. إن الآراء والنتائج والاستنتاجات الواردة هنا تخص المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر وزارة خارجية الولايات المتحدة.

المؤلفون: آديتي بهانجا، مفوضية اللاجئين النسائية. للاتصال بالمؤلف، يُرجى التواصل عبر البريد الإلكتروني: **aditib@wrcommisson.org**

المراجعون: جانا ميتزلر، وتينزين مانيل، وديل بوشر، ودايانا كويك، وجوانا كوبلير من مفوضية اللاجئين النسائية؛ وجوكيم داون، وكاثرين ستاروب، وأوريلي فالكون، وماريا ماكايونوك، وباتريك فيليبس، وسوليني ديلجا من المجلس الدنماركي للاجئين؛ وجسيكا لينز من منظمة إنترأكشن، وهولي ويلكوم راديس من شراكة التعلم النقدي.

شكر وتقدير: نتوجه بجزيل الشكر إلى جميع المخبرين الرئيسيين على وقتهم وإسهاماتهم في هذا التقرير: أنوسانثي بيلاي من منظمة أكشن أيد، وأبريل فام من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وأريح سامرين من مؤسسة الملك حسين، وسيلين الكيك من منظمة كفى عنف واستغلال، وإيميلي دوير من منظمة إيدج إفكت، وإليزابيث موريسي وهيدي كريست من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وأونزيا تيوبيستا من منظمة تمكين المجتمع من أجل السلام والتنمية غرب النيل (سيباد) غرب النيل، وسوليني ديلجا من المجلس الدنماركي للاجئين، ورنا رحال من منظمة أبعاد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

عنوان الصورة ومصدرها: عقرة، أسرة سورية لاجئة. Levi Meir Clancy, Unsplash.

©حقوق الطبع والنشر لعام 2022 محفوظة لمفوضية اللاجئين النسائية.

البرمجة المتكاملة في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي

من خلال النهج المحوِّلة للمنظور الجنساني وذات الطابع المحلي

تقرير عالمي شامل

فهرس المحتويات

المختصرات 5

ملخص تنفيذي 6

مقدمة 8

1. المنهجية 9

الانتعاش الاقتصادي 9
العنف القائم على النوع الاجتماعي 10
المساواة بين الجنَسين والنُهج المحوِّلة للمنظور الجنساني 11
إضفاء الطابع المحلي 11
استعراض المؤلفات 12
النهج والنموذج المفاهيمي 13
البارامترات واستراتيجية البحث 13
مقابلات المخبرين الرئيسيين 15
تحليل البيانات 16
الأخلاقيات 16

2. النتائج 17

استعراض المؤلفات 17
مقابلات المخبرين الرئيسيين 18

الجزء 1 البرمجة المتكاملة في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي: النساء البالغات **20**

النُهج المحوِّلة للمنظور الجنساني 24
النُهج القائمة على إضفاء الطابع المحلي 28
التوجيهات والأدوات وأُطُر الرصد والتقييم 31

الجزء 2 البرمجة المتكاملة في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي: الأطفال والمراهقات **33**

التوجيهات والأدوات وأُطُر الرصد والتقييم 35

الجزء 3 البرمجة المتكاملة في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي: الفئات السكانية المهمشة **36**

الأفراد من ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة 36
التوجيهات والأدوات وأُطُر الرصد والتقييم 37
الأفراد ذوي الإعاقة 37
الرجال والفتيان 38
في ما يتعلق بالرجال والفتيان 39

3. القيود 40

الاستنتاجات 41

المراجع 42

المرفق 45

المختصرات

CBO	منظمة مجتمعية
CEPAM	المركز الإكوادوري للنهوض بالمرأة وعملها
CSO	منظمة مجتمع مدني
CVA	المساعدات النقدية وبقسائم شرائية
DRC	المجلس الدنماركي للاجئين
GBV	العنف القائم على النوع الاجتماعي
GDG	فريق المناقشة المعني بالمنظور الجنساني
FAO	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
IASC	اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات
IDP	نازح داخلياً
IPV	عنف العشير
IRC	لجنة الإنقاذ الدولية
INGO	منظمة دولية غير حكومية
KII	مقابلات المخبرين الرئيسيين
LGBTQIA+	المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين وعديمو الرغبة الجنسية
MEL	القياس والتقييم والتعلم
MPCA	المساعدة النقدية المتعددة الأغراض
NGO	منظمة غير حكومية
SGBV	العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي
SOGIESC	الميول الجنسية، والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني، والخصائص الجنسية
SRH	الصحة الجنسية والإنجابية
UN	الأمم المتحدة
UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
UNTHA	الاتحاد الوطني للعمال المنزليين وذوي الصلة
VSLA	جمعيات الادخار والقروض القروية
WRC	مفوضية اللاجئين النسائية

ملخص تنفيذي

معلومات أساسية

في جميع أنحاء العالم، تتعرّض النساء والفتيات النازحات والأفراد من ذوي الميول الجنسية، والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني، والخصائص الجنسية المتنوعة على نحو غير متناسب للتهميش الاقتصادي والعنف القائم على النوع الاجتماعي بسبب المعايير الجنسانية وحالتهم كمشرَّدين. وزيادة مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي والتعرُّض له في الأوضاع الإنسانية يؤدي إلى تعقيد قدراتهم الاقتصادية، ما يحدُّ من حصولهم على فرص عمل مأمونة ومستدامة وما يقيّد استقلالهم المالي. وفي نهاية المطاف، يفضي المزيج المركب المتمثل في عدم التمكين الاقتصادي، وعدم المساواة بين الجنسَين، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، إلى عرقلة تعافي الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي على المدى الطويل.

دعا إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين لعام 2016 إلى تعزيز قدرة اللاجئين على الصمود والاعتماد على الذات، وإتاحة الفرص الناشئة في السوق أمام "النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب"، وضرورة اتباع نهجٍ يشمل المجتمع بأسره ويكون قائماً على الحلول والاستفادة منه. وعلى الرغم من أن مجتمع المعونة الإنسانية قد قطع أشواطاً كبيرةً في معالجة هذه المسائل، مع مراعاة المسائل الجنسانية بصورةٍ أكبر وأفضل عند تصميم البرامج وتنفيذها، يجب اتخاذ مزيد من الإجراءات بُغْيَة تلبية احتياجات الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

اشترك المجلس الدنماركي للاجئين مع مفوضية اللاجئين النسائية من أجل التقدُّم في هذا المجال الخاص بالممارسات الإنسانية في إطار برنامج مشترك بعنوان "النهوض بالتمكين الاقتصادي للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي في الأوضاع الإنسانية عبر أدلة وإجراءات ذات طابع محلي من أجل إحداث تغييرٍ محوِّل للمنظور الجنساني." ويهدف البرنامج الذي يمتدُّ لثلاث سنوات إلى توليد أدلة تتعلق بالبرمجة التي تدمج الانتعاش الاقتصادي والوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتخفيف من حدته والتصدي له، من أجل النهوض بفاعلية بالتمكين الاقتصادي للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي في الممارسة الإنسانية.

واستكملت مفوضية اللاجئين النسائية تقريراً عالمياً شاملاً من أجل تحديد الأدلة والممارسات القائمة، وسيشكّل حجر الأساس للبرنامج ولإعداد وثيقة توجيهية بشأن نظرية التغيير. وفي المقابل، سيُسترشَد بالتوجيهات لتنفيذ نماذج برنامجية متكاملة في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي-الانتعاش الاقتصادي، تشمل إقامة شراكات بين المنظمات الدولية والمحلية ومعالجة عدم المساواة بين الجنسَين، وتكييف هذه الشركات في أربعة سياقات هي الأردن، ولبنان، والنيجر، وأوغندا.

النتائج

يجمع هذا التقرير العالمي الشامل الأدلة القائمة في ما يتعلق بالبرمجة المتكاملة المحوَّلة للمنظور الجنساني وذات الطابع المحلي في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي، بما في ذلك المساعدات النقدية وبقسائم شرائية. وإجمالاً، جرى تحليل 62 منشوراً و11 مقابلة لمخبرين رئيسيين مع الخبراء القطاعيين والمحليين من أجل تحديد النماذج البرنامجية والتدخلات، والعوائق، والممارسات الجيدة، والتوجيهات، والأدوات. وصُنِّفت النتائج على أساس النساء والفتيات، فضلاً عن الفئات الأخرى المهمشة والمتقاطعة من الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والأفراد ذوي ميول جنسية، وهوية جنسانية وتعبير جنساني، وخصائص جنسية متنوعة، والرجال والفتيان.

في إطار المجالات المتقاطعة للانتعاش الاقتصادي، والتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، والتحول الجنساني، وممارسة العمل الإنساني حسب السياق المحلي، يُبيّن هذا التقرير ما هي السُبُل التي يسهم من خلالها كل مجال في تعزيز التمكين الاقتصادي للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

إنَّ برمجة الانتعاش الاقتصادي للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي من شأنها أن تعالج العوائق التي تنشأ أو تتفاقم من جراء التعرُّض لمخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما يتجاوز عمليات تقييم السوق والأنشطة الاقتصادية المُصمَّمة، مع وضع التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والمنظور الجنساني في الاعتبار. وهنا يبرز دور برمجة إدماج التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي في التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي ومساعدة الناجين في التغلب على التحديات المالية والنفسية والقانونية والاجتماعية التي تحيط بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وتحول دون انتعاشهم الاقتصادي.

حتى مع تصميم برامج مدروسة ومحددة الهدف، فإن المعايير الجنسانية قد تحدُّ من المشاركة في البرامج والنواتج بالنسبة إلى النساء والفتيات والأفراد من ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة. وقد تنشأ عواقب سلبية غير مقصودة عندما تُصمَّم البرامج بطريقةٍ لا تتصدّى لدوافع عدم المساواة بين الجنسَين، مثل القدرة المحدودة على التنقُّل بسبب عدم الاستقلالية، وعدم توفر الوقت بسبب عدم التعاون بين الجنسَين في الأعمال المنزلية، واستجابات ضعيفة من جانب أفراد الأسرة لتغيُّر ديناميات النوع الاجتماعي. وإنَّ إدماج عناصر البرامج التي تهدف إلى تغيير المعايير الجنسانية على الأصعدة الفردية والمجتمعية والمؤسسية قد يساهم في الحد من عدم المساواة بين الجنسَين الناجم عن هذه العوائق، وقد يساعد في زيادة النواتج التي تحققها عناصر برنامج التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي.

وأخيراً، بالنسبة إلى الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على الصعيد الدولي، قد يشكّل التعاون مع الجهات الفاعلة المحلية مصدر قوة لهذا النوع من البرامج. وقد تساهم البرمجة التي تقودها المنظمات المحلية في إتاحة الوصول إلى المجتمعات المحلية المستهدفة، وتعزيز تصميم عناصر البرامج وتنفيذها بالاستعانة بخبرات تتعلق بسياقات محددة، وزيادة القدرة المحلية من أجل التغيير المستدام.

تم تحديد عدة جوانب أساسية لهذه البرمجة المتكاملة في استعراض المؤلفات والمقابلات مع المخبرين الرئيسيين، وتم تقديم توصيات إلى مصممي البرامج والموظفين على النحو التالي:

- **إجراء تقييمات خاصة بالسياق ومصنفة بشأن فرص السوق ومخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي بُغْيَة توجيه تصميم البرامج وتنفيذها، بما يكفل تصنيف البيانات في ما يتعلق بمختلف الفئات السكانية.** ويبدو ذلك مهماً تحديداً بالنسبة إلى الفئات المهمَّشة من الناجين، مثل ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة أو الأشخاص من ذوي الإعاقة.

- **استخدام نهج يركز على الناجين** في جميع مراحل دورة البرامج حرصاً على تقييم وتصميم وتنفيذ وضمان سلامة الناجيات وسريتهن واحترامهن والوقاية من التمييز.

- **ضمان التنسيق وتدريب جميع موظفي البرامج على أساسيات كل عنصر من عناصر البرامج — المساواة بين الجنسَين، والتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، والانتعاش الاقتصادي، بما في ذلك المساعدات النقدية وبقسائم شرائية.** وتكمن السمة الأساسية للبرمجة المتكاملة بالإقرار بامتلاك الخبراء المحليين قواعد معرفية مختلفة، كما أنَّ تبادل المعارف وبناء القدرات في ما بين الشركاء يشكّل مفتاح النجاح.

بشكلٍ عام، تتيح نتائج هذه الدراسة سبيلاً أمام البرمجة المتكاملة المحوَّلة للمنظور الجنساني وذات طابع محلي في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي لصالح الناجين في الأوضاع الإنسانية، وتسلط الضوء على المجالات التي تستحق مزيداً من البحث.

مقدمة

بالنسبة إلى النساء النازحات قَسْراً في أنحاء شتّى من العالم، لا تزال إمكانية وصولهن إلى مصادر دخل مستدامة وقدرتهن على التحكُّم بتلك المصادر منخفضة للغاية. في ما يقرب من نصف البلدان المضيفة، لا يُسمَح للنازحين بالعمل، وهذا ما يدفعهم إلى البحث عن العمل في الاقتصاد غير النظامي، وبالتالي يعرّضون أنفسهم للاستغلال والتمييز ولانتهاكاتٍ أخرى.[1] وفي هذه الأوضاع، تصل نسبة عمالة النساء النازحات إلى 40 في المائة أو تنخفض إلا ما لا يقل عن 6 في المائة، ولكن هذه النسبة تبقى دائماً أقل من معدلات العمالة بالنسبة إلى كل من الرجال النازحين والنساء غير النازحات.[2] وعلاوة على ذلك، يتفاقم التهميش الاقتصادي للنساء النازحات من جراء المعايير الجنسانية التقييدية، والفجوات الكبيرة في الأجور، والعوائق التنظيمية والإدارية.[3]

في الوقت نفسه، يزيد النزوح القَسْري من خطر مجابهة العنف القائم على النوع الاجتماعي والتعرُّض له، وهو ما يؤثر أيضاً بشكل غير متناسب على النساء والفتيات في هذه الأوضاع، ويمتد ليشمل الفئات المهمشة الأخرى والمتقاطعة، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة أو الأفراد من ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة.[4] وفي ما يتعلق بالناجين في هذه الأوضاع، يمكن للعنف القائم على النوع الاجتماعي أن يمنعهم من الاعتماد على أنفسهم اقتصادياً ويعيق قدرتهم على الصمود.[5] وبسبب الصدمات النفسية، والإعاقة، والوصم، والمعايير الجنسانية، والوضع القانوني، قد لا يتمكَّن الناجون من العنف القائم على النوع الاجتماعي من ضمان استقلالهم الاقتصادي والاجتماعي أو حصولهم على عملٍ مأمون أو لائق أو تنظيم مشاريع خاصة بهم.[6] ونتيجة لذلك، كثيراً ما يشعر الناجون بعدم الأمان أو بعدم قدرتهم على الوصول إلى عملٍ مجدٍ أو فرص عمل بنّاءة، ما قد يهدد سلامتهم ويدفعهم إلى البقاء في أوضاع تعسُّفية أو هشة، أو الانخراط في سلوكيات محفوفة بالمخاطر.[7]

على الصعيد العالمي، قطع مجتمع المعونة الإنسانية التزامات بالتغيير المحوَّل للمنظور الجنساني والتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي على أساس الأسباب الجذرية للتمييز بين الجنسَين وعدم المساواة بين الجنسَين.[8] وفي حين أنَّ القطاعات الإنسانية تروّج أكثر فأكثر للمساواة بين الجنسَين، فإن الانتعاش الاقتصادي، بما في ذلك المساعدات النقدية وبقسائم شرائية، لا يزال ينطوي على مجالات للتحسين، لا سيَّما من أجل الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتخفيف من حدَّته.[9] ورغم أنَّ العنف القائم على النوع الاجتماعي منتشر إلى حدٍّ كبيرٍ في الأوضاع الإنسانية، ثمة نقصٌ شديد في البرامج المتكاملة القائمة على الأدلة في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي، علماً أنَّها هذه البرامج ضرورية لتلبية احتياجات الناجين على المدى الطويل.[10]

ولمعالجة هذه الثغرات، دخل المجلس الدنماركي للاجئين في شراكة مع مفوضية اللاجئين النسائية لتنفيذ برنامج "النهوض بالتمكين الاقتصادي للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي في الأوضاع الإنسانية عبر أدلة وإجراءات ذات طابع محلي من أجل تغييرٍ محوَّل للمنظور الجنساني." ويهدف البرنامج الذي يمتدُّ لثلاث سنوات إلى توليد أدلة على البرمجة المتكاملة في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي ودعم المجتمع الإنساني بالنماذج البرنامجية القائمة على الأدلة التي تساهم بشكل فعال في النهوض بالتمكين الاقتصادي للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي.[11] وبُغْيَة إرساء أساس قائم على الأدلة في ما يتعلق بالتنفيذ، استكملت مفوضية اللاجئين النسائية تقريراً عالمياً شاملاً بشأن البرمجة المتكاملة في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي من خلال النُّهُج المحوَّلة للمنظور الجنساني وذات الطابع المحلي. ومن ناحية أخرى، سيوجّه التقرير العالمي الشامل توجيهات تتعلق بنظرية التغيير وأُطُر الرصد والتقييم والتعلُّم لهذه البرامج التي جرى تكييفها مع أربعة سياقات: الأردن ولبنان وأوغندا والنيجر. وترد في هذا التقرير النتائج التي توصَّل إليها التقرير العالمي الشامل.

1 UNHCR, *Refugee Livelihoods and Economic Inclusion 2019-2023 Global Strategy Concept Note* (2019).

2 Jeni Klugman and Raiyan Kabir, *Unlocking Refugee Women's Potential* (2019). https://giwps.georgetown.edu/resource/unlocking-refugee-womens-potential/.

3 IASC, *Guidelines for Integrating Gender-Based Violence Interventions in Humanitarian Action* (2015).

4 UN OCHA, *The Inter-Agency Humanitarian Evaluation on Gender Equality and the Empowerment of Women and Girls* (2020); Danielle Roth, Alexandra Blacawell, Mark Canavera and Kathryn Falb, *Cycles of Displacement: Understanding violence, discrimination, and exclusion of LGBTQI people in humanitarian contexts*, (2021).

5 IRC, *Scaling Economic Empowerment for Refugee Women: Understanding and Overcoming Obstacles to Women's Economic Empowerment in Germany, Niger & Kenya* (2019), https://eu.rescue.org/report/scaling-economic-opportunities-refugee-women-understanding-and-overcoming-obstacles-womens.

6 IRC, Where is the money?: How the humanitarian system is failing in its commitments to end violence against women and girls (2019), https://www.rescue.org/sites/default/files/document/3854/whereisthemoneyfinalfinal.pdf

7 UK Aid, '*What works to prevent violence against women and girls?* (2020), https://www.gov.uk/guidance/funding-for-what-works-to-prevent-violence-against-women-and-girls.

8 IASC, *Policy for Gender Equality and Empowerment of Women and Girls in Humanitarian Action* (2017).

9 Interagency UN Women (for IASC), *IASC Gender Accountability Framework Report 2018* (2019); UN OCHA, *The Inter-Agency Humanitarian Evaluation on Gender Equality and the Empowerment of Women and Girls* (2020).

10 OCHA, Inter-Agency Humanitarian Evaluation on Gender Equality and the Empowerment of Women and Girls (2020).

11 أنشأ البرنامج أيضاً مجموعة مرجعية عالمية مشتركة بين الوكالات، تتألف من متخصصين في مجالات الانتعاش الاقتصادي، والمساواة بين الجنسين، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، من أجل توفير توجيهات الخبراء الاستراتيجيين والتقنيين، والإرشاد والمدخلات بشأن إدارة البرامج وخطط التنفيذ وكذلك المخرجات التي أنتجت بهدف تعظيم إمكانات البرامج.

يسترشد هذا التقرير العالمي الشامل باستعراض المؤلفات ومقابلات المخبرين الرئيسيين مع أصحاب المصلحة في الرابط بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي. ويُستخدَم هذا الرابط بين العملَين لاستخراج النتائج المنشورة والمعرفة العملية من النماذج البرنامجية المتكاملة في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي-الانتعاش الاقتصادي لصالح الناجين من خلال النُّهُج المحوِّلة للمنظور الجنساني وذات الطابع المحلي. واستناداً إلى الممارسات التنظيمية، والبحوث الأوَّلية، والتوجيه الدولي، تم تحديد المصطلحات التالية قُبيل إجراء البحوث، بما يكفل التحديد والملاءمة: الانتعاش الاقتصادي، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والمساواة بين الجنسَين، والتحوُّل الجنساني، وإضفاء الطابع المحلي.

1

المنهجية

الانتعاش الاقتصادي

في إطار برمجة المجلس الدنماركي للاجئين، يركز الانتعاش الاقتصادي على الاعتماد على الذات والقدرة على الصمود. بفضل برامج الانتعاش الاقتصادي، تتمكَّن الأفراد والأُسَر المعيشية المتضرّرة من الأزمات الإنسانية من تلبية احتياجاتهم الأساسية بصورة مستقلة ومستدامة (**الاعتماد على الذات**) واستعادة قدرتهم على التخفيف من حدة الصدمات والضغوط في المستقبل والتكيُّف معها والتعافي منها، بطريقة تقلل من الضعف المزمن (**القدرة على الصمود**)، مع إيلاء اهتمام خاص لتحقيق الأمن الغذائي، واستعادة سُبُل العيش اللائقة والمستدامة، وتحسين الشمول المالي.[12] واسترشاداً بتعريف المجلس الدنماركي للاجئين، يهدف استعراض المؤلفات إلى إدراج البرامج والتدخلات المتعلقة بالانتعاش الاقتصادي، من قبيل:

- **المساعدات النقدية وبقسائم شرائية:** تحويلات نقدية و/أو تقديم قسائم شرائية للسلع أو الخدمات، تُسلَّم مباشرةً إلى المستفيدين من الأفراد أو الأُسَر المعيشية. وتناول الاستعراض السمات الخاصة بتصميم المساعدات النقدية وبقسائم شرائية، مثل الطرائق (نقداً و/أو بقسائم)؛ والشروط (المساعدة المشروطة أو غير المشروطة على سبيل المثال النقد لقاء العمل)؛ والتقييد (المساعدة غير المقيَّدة أو المقيَّدة مثل التحويلات النقدية من أجل الخدمات الغذائية أو الصحية المحددة)؛ وأنشطة "النقد المضافة" التكميلية (على سبيل المثال التحويلات النقدية التي تغطي تكاليف التدريب المهني في إطار تدخل لدعم العمالة جنباً إلى جنب مع أفرقة المناقشة المعنية بالمنظور الجنساني).[13]

- **دعم العمالة:** المشورة المهنية، وتنمية المهارات، ومطابقة الوظائف و/أو التوظيف، ورأس المال الاجتماعي، وتنمية الشبكات، والتوعية بالعمل اللائق.

[12] المجلس الدنماركي للاجئين، الفجوة الانتقالية. https://emergency.drc.ngo/recover/the-transition-gap/.

[13] بالنسبة إلى المساعدة نقداً وبقسائم، لم تُدرَج آلية التنفيذ وقيمة التحويل والمدة والوتيرة في تحليل هذا الاستعراض، لأنَّ تقييم هذه العناصر صعب بسبب نقص المعلومات التفاضلية وعدم توافر معلومات التقييم.

- **دعم الأعمال التجارية:** الإرشاد في مجال الأعمال التجارية، وتنمية المهارات، والدعم المالي، وروابط السوق.
- **الشمول المالي:** الإدماج المالي: الإلمام بالأمور المالية، والإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، وجمعيات الادخار والقروض القروية، ونوادي الادخار، وغير ذلك من أنشطة الادخار والائتمان الجماعية، والروابط مع مقدمي الخدمات المالية النظاميين، ومؤسسات التمويل البالغ الصغر، والمصارف، وشركات التأمين.
- **التدخلات الزراعية والحقوق المتعلقة بالأراضي الشاملة للجميع:** الوصول إلى المدخلات والتدريب على تحسين الممارسات الزراعية وإنشاء التعاونيات وتطويرها.
- **حقوق العمل وتعبئة/تنظيم العمالة:** نقابات العمال والجماعات الناشطة.
- **اقتصاد العربة/الاقتصاد التشاركي/الاقتصاد التعاوني:** عمل يتلقى فيه العمال أجورهم حسب المهمة أو الخدمة أو الواجب الذي يؤدونه، وحيث يشاركون بشكلٍ مستقل في علاقات قصيرة الأجل مع العملاء.[14]

العنف القائم على النوع الاجتماعي

في ما يتعلق بهذا التقرير العالمي الشامل، استرشِد في تعريف العنف القائم على النوع الاجتماعي بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لعام 2015 والتي تنصُّ على أنَّ العنف القائم على النوع الاجتماعي:

> "مصطلح شامل لكل عمل ضار يُرتكَب ضد إرادة الشخص، ويستند إلى فروق (جنسانية) مكرَّسة اجتماعياً بين الذكور والإناث. ويستخدم مصطلح "العنف القائم على النوع الاجتماعي" في المقام الأوَّل للتأكيد على أنَّ الفوارق الهيكلية في السلطة القائمة على النوع الاجتماعي بين الذكور والإناث في جميع أنحاء العالم تعرّض الإناث لأشكالٍ متعددة من العنف. وعلى النحو المتفق عليه في إعلان القضاء على العنف ضد المرأة (*1993*)، يشمل ذلك الأعمال التي تلحق ضرراً أو ألماً جسدياً أو عقلياً أو جنسياً بالمرأة، وتهديدها بهذه الأعمال، وإكراهها على بعض الأمور، وأشكال أخرى لحرمانها من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة. وتستعمل بعض الجهات الفاعلة هذا المصطلح أيضاً لوصف بعض أشكال العنف الجنسي ضد الذكور و/أو العنف الموجه ضد الفئات السكانية من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وفي هذه الحالات عند الإشارة إلى العنف المتصل بمعايير الذكورة و/أو معايير الهوية الجنسانية غير المتكافئة بين الجنسَين."[15]

[14] James Manyika et al., Independent Work: Choice, necessity, and the gig economy (McKinsey Global Institute, 2016), https://www.mckinsey.com/~/media/mckinsey/featured%20insights/employment%20and%20growth/independent%20work%20choice%20necessity%20and%20the%20gig%20economy/independent-work-choice-necessity-and-the-gig-economy-executive-summary.ashx.

[15] اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، المبادئ التوجيهية لإدماج التدخلات في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي في العمل الإنساني (2015).

المساواة بين الجنسَين والنُّهُج المحوِّلة للمنظور الجنساني

وفقاً للمبادئ التوجيهية في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي الصادرة عن الجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لعام 2015، تُعرَّف المساواة بين الجنسَين بأنها "المساواة في الحقوق والمسؤوليات والفرص بين النساء والرجال والفتيات والفتيان."[16] وفي هذا البرنامج، تحدَّدت المساواة بين الجنسَين بوصفها الأساس لوضع حد للحرمان الاقتصادي للمرأة، وللآثار النهائية المترتبة على العنف الذي يُرتكَب ضد النساء والفتيات، فضلاً عن الرجال والفتيان وأولئك من ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة. وبُغْيَة تعزيز هذا التغيير على نحو ملائم، أولى الاستعراض الشامل العالمي الأولوية لتحديد أمثلة عن النُّهُج المحوِّلة للمنظور الجنساني.

تُعدُّ الدكتورة جيتا راو غوبتا أوَّل من استخدم مصطلح "محوِّل للمنظور الجنساني" في عام 2000، وهو مصطلح يصف السياسات والتدخلات التي تعزز المساواة بين الجنسَين. وطبقت النُّهُج المُحدِثة للتحوُّل الجنساني في برامج الحماية والوقاية من العنف من أجل إشراك الرجال والفتيان في التفكير النقدي حول المواقف والسلوكيات التي تؤدي إلى عدم المساواة بين الجنسَين، وما يترتب على ذلك من عنف قائم على النوع الاجتماعي، ورفض هذه المواقف والسلوكيات وتغييرها.[17] ويعرِّف جدول التقييم المراعي للمنظور الجنساني الذي وضعته منظمة الصحة العالمية البرامج المحوِّلة للمنظور الجنساني بأنها:[18]

- تلك التي تنظر في المعايير والأدوار والعلاقات الجنسانية بالنسبة إلى النساء والرجال، وتحرص على أنَّ تلك المعايير تؤثر في الوصول إلى الموارد والسيطرة عليها؛
- تلك التي تنظر في احتياجات محددة لدى النساء والرجال؛
- تلك التي تعالج أسباب أوجه عدم الإنصاف [الاقتصادي] القائمة على النوع الاجتماعي؛[19]
- تلك التي تدرج سُبُلاً لتحويل المعايير والأدوار والعلاقات الجنسانية الضارة؛
- تلك التي غالباً ما تعزز المساواة بين الجنسَين باعتبارها هدفاً منشوداً؛
- تلك التي تدرج استراتيجيات لتعزيز إحداث تغييرات تدريجية في علاقات السلطة بين المرأة والرجل.

لأغراض هذا الاستعراض، يجري النظر في هذه السمات الخاصة بالبرمجة المحوِّلة للمنظور الجنساني. وفي الآونة الأخيرة، نشأت دعوات إلى برامج محوِّلة للمنظور الجنساني من أجل المضي قدماً إلى ما هو أبعد من المستويات الفردية والأُسَرية، من خلال تعزيز السياسات الشاملة للجنسَين على صعيد المجتمع المحلي وعلى الصعيد المؤسسي، وتحويل النُّظُم المحلية للمساءلة الجنسانية.[21,20] ويهدف هذا الاستعراض الشامل العالمي إلى تحديد النُّهُج المحوِّلة للمنظور الجنساني التي يجري توسيع نطاقها من هذا المنظور أيضاً.

إضفاء الطابع المحلي

على نحو ما حددته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، فإن إضفاء الطابع المحلي «يتيح المشاركة والقيادة البنّاءتين من قِبل الجهات الفاعلة على الصعيدَين المحلي والوطني (مع التركيز على المنظمات التي تقودها المرأة والتي تمثل الفئات السكانية الضعيفة) في الاستجابة الإنسانية، وتعزيز تبادل القدرات وزيادة التمويل المباشر.»[22] وحدَّدت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أيضاً خمسة مبادئ لإضفاء الطابع المحلي على البرامج إلى جانب تعريفها، وهي: المساواة، والشفافية، والنَّهج الموجه نحو تحقيق النتائج، والمسؤولية، والتكامل. ووضعت اللجنة

[16] المرجع نفسه.

[17] Michael Flood, "Gender equality: Engaging men in change," The Lancet (2019) Jun 15;393(10189):2386.

[18] Gender mainstreaming for health managers: a practical approach. Participant's notes. Geneva: World Health Organization (2011), https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/44516/9789241501064_eng.pdf?sequence=2.

[19] المصطلح الأصلي هو "أوجه عدم الإنصاف في المجال الصحي"؛ ولأغراض هذا الاستعراض، نركز على أوجه عدم الإنصاف الاقتصادي.

[20] Lisa D. Brush and Elizabeth Miller, Trouble in Paradigm: "Gender Transformative" Programming in Violence Prevention. Violence Against Women [Internet]. 2019 Nov [cited 2022 Feb 10];25(14):1635–56. Available from: http://journals.sagepub.com/doi/10.1177/1077801219872551.

[21] Sarah DeGue et al., "Looking Ahead Toward Community-Level Strategies to Prevent Sexual Violence," Journal of Women's Health [Internet] (2012 Jan) [cited 2022 Feb 10];21(1):1–3. Available from: http://www.liebertpub.com/doi/10.1089/jwh.2011.3263.

[22] اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، مسارات لتوطين العمل الإنساني: إطار نحو استجابة إنسانية تقاد محليًا من خلال العمل الإنساني المبني على الشراكة [شبكة الإنترنت] (2019). متاح من الموقع الشبكي: https://ihttps://resourcecentre.savethechildren.net/pdf/localisation_framework_partnership_2019_arabic.pdf.

الدائمة المشتركة بين الوكالات مؤشرات لقياس مدى إضفاء الطابع المحلي على مجموعة الاستجابة الإنسانية، غير أنَّها لا تقيّم إضفاء الطابع المحلي على مشروع أو شراكة أو تعاون محدد في مجال العمل الإنساني، على الرغم من أنَّ ذلك قد اقترحه العاملون في مجال إضفاء الطابع الإنساني على العمل الإنساني.[23]

في سياق هذا البرنامج، وسعياً إلى اتخاذ إجراء ذي طابع محلي من أجل التغيير المحوَّل للمنظور الجنساني، يلتزم مديرو المشاريع القُطريين ومديري المشاريع العالميين التابعين للمجلس الدنماركي للاجئين بالمبادئ والمؤشرات المذكورة أعلاه فضلاً عن ثلاثة مبادئ إضافية. وتعاونت أفرقة المجلس الدنماركي للاجئين في تحديد ثلاثة من مبادئ إضفاء الطابع المحلي التي يتعيَّن على البرنامج الامتثال لها من أجل تسجيل وتعزيز تعريف إضفاء الطابع المحلي المذكور أعلاه وتحسينه بشكلٍ أفضل.

- الاعتبارات المتعلقة بالمشاركة البنّاءة من قِبل الجهات الفاعلة على الصعيد المحلي.
- الاعتراف بالقدرات المحلية وإكمالها والاعتماد عليها وتعزيزها إذا اقتضى الأمر.
- تيسير التعلُّم المتبادل والعمل المشترك مع الجهات الفاعلة المحلية من أجل إحداث تغيير ملائم للسياق ومستدام.

استعراض المؤلفات

تتمثل أهداف استعراض المؤلفات في ما يلي: تحديد النماذج البرنامجية المتكاملة المحوَّلة للمنظور الجنساني في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي-الانتعاش الاقتصادي، ونُظُم الرصد، والأدلة المتصلة بالسياقات الإنسانية؛ وتحديد أي نماذج برنامجية مماثلة تستخدم نهجاً محلياً. ومن ثم يهدف استعراض المؤلفات إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. كيف تدمج مبادئ التحوُّل الجنساني في النماذج البرنامجية/التدخلات المتكاملة في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي-الانتعاش الاقتصادي لصالح الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي في الأوضاع الإنسانية؟
   - » كيف يُضفى الطابع المحلي على النماذج البرنامجية/التدخلات المحوَّلة للمنظور الجنساني في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي-الانتعاش الاقتصادي؟
2. كيف تدعم الموارد المتاحة (المبادئ التوجيهية، نظريات التغيير، أُطُر القياس، الأدوات) تنفيذ البرمجة المحوَّلة للمنظور الجنساني في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي-الانتعاش الاقتصادي لصالح الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي في الأوضاع الإنسانية؟
3. كيف تدعم الموارد القائمة البرامج المتكاملة المحوَّلة للمنظور الجنساني في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي-الانتعاش الاقتصادي التي تساعد بفاعلية في الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي ودعم الناجين في تحقيق التعافي، والتخفيف من حدة مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي وغيره من مخاطر الحماية، والاعتماد على الذات على المدى الطويل، والمساهمة في تحقيق أهداف أوسع نطاقاً في مجال المساواة بين الجنسَين؟
   - » ما هي الفجوات القائمة في الموارد المتاحة لدعم البرمجة المتكاملة المحوَّلة للمنظور الجنساني في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي-الانتعاش الاقتصادي في الأوضاع الإنسانية؟
4. ما هي أفضل الممارسات والعوائق التي تحول دون التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي-الانتعاش الاقتصادي على نحو محوَّل للمنظور الجنساني لصالح الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي في الأوضاع الإنسانية وفي السياقات والأوضاع الإنمائية القابلة للمقارنة؟

[23] اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، دليل إرشادي تعزيز مشاركة وتمثيل وقيادة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في آليات تنسيق الشؤون الإنسانية التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لمنسقي الشؤون الإنسانية، والفرق القُطرية الإنسانية، والمجموعات المشتركة بين الوكالات وغيرها من فرق العمل والمجموعات العاملة ذات الصلة [شبكة الإنترنت] (2021). متاح من الموقع الشبكي: chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://interagencystandingcommittee.org/system/files/2022-11/IASC%20Guidance%20on%20Strengthening%20Participation%2C%20Representation%20and%20Leadership%20of%20Local%20and%20National%20Actors%20in%20IASC%20Humanitarian%20Coordination%20Mechanisms%20(Arabic%29.pdf.

النهج والنموذج المفاهيمي

يتبنى هذا الاستعراض إطاراً للمعايير الاجتماعية.[24, 25, 26] ويعرَّف المعيار الاجتماعي بأنَّه عبارة عن معتقدات مشتركة بشأن ماهية السلوك النموذجي والملائم في مجموعة مرجعية ذات قيمة. ويصنّف هذا الاستعراض البرامج والتدخلات المتكاملة في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي-الانتعاش الاقتصادي التي تهدف إلى تغيير محوّل للمنظور الجنساني في الأعراف الاجتماعية على ثلاثة من مستويات منها، وهي:

- **على الصعيد الفردي:** تتغير المعايير الجنسانية بين فرادى الرجال والنساء، فضلاً عن قادة الرأي مثل الزعماء الدينيين والتقليديين، ورجال الأعمال، والشخصيات الإعلامية.
- **على صعيد المجتمع المحلي:** تتغير المعايير الجنسانية بين الناس، والمجتمع المحلي، والأسواق، والمدارس، والمؤسسات الدينية، و/أو المجتمع ككل.
- **على الصعيد المؤسسي:** تتغير المعايير الجنسانية بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية من خلال زيادة حقوق النساء والفتيات والأفراد من ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة، والأفراد من ذوي الإعاقات، وإلغاء القوانين والتشريعات والسياسات التي تميّز بين الجنسَين على الأصعدة المحلية أو الوطنية أو الدولية.

البارامترات واستراتيجية البحث

تحديد التدخلات

يشمل الاستعراض منشورات تصف التدخلات في الأوضاع الإنسانية. ولأغراض هذه الدراسة، يُعرَّف الوضع الإنساني بأنه أي أزمة حادة أو طويلة الأمد على الأصعدة المحلية أو الوطنية أو الإقليمية. واستُعين باللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2020 كنقطة انطلاق لإدراج البلدان المتضررة من الأزمات الإنسانية.[27]

أنواع المنشورات

يشمل هذا الاستعراض المعلومات الواردة في مجموعة واسعة من الوثائق المتاحة للجمهور، بما في ذلك المقالات التي يستعرضها الخبراء وتقارير ومؤلفات أخرى غير رسمية، مثل دراسة الحالات الإفرادية أو البرامج أو تقييمات المشاريع، وغيرها.

المحددات

شمل البحث مقالات نُشرت في السنوات العشر الماضية (اعتباراً من عام 2012) من أجل استعادة مجموعة حديثة من المؤلفات. واقتصرت البحوث على اللغة الإنجليزية لأسباب تتعلق بجدواها.

[24] M. Alexander-Scott, E. Bell, and J. Holden, *DFID Guidance Note: Shifting Norms to Tackle Violence Against Women and Girls* (*VAWG*) (London: Department for International Development. 2016), https://www.gov.uk/government/publications/shifting-social-norms-to-tackle-violence-against-women-and-girls.

[25] Gerry Mackie, et al., *What are social norms? How are they measured?* (San Diego, CA. 2015 Jul 27).

[26] United Nations Development Programme, *Tackling Social Norms: A game changer for gender inequalities* [Internet] (2020) (Human Development Perspectives). Available from: https://hdr.undp.org/sites/default/files/hd_perspectives_gsni.pdf.

[27] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام *2020* [شبكة الإنترنت]. 2020. متاحة من الموقع الشبكي: https://gho.unocha.org/ar.

استراتيجية البحث

تناول استعراض المؤلفات محركات البحث وقواعد البيانات الراسخة، بما في ذلك:

- **عامة:** البحث على محرك جوجل (Google Search)
- **أكاديمية:** جوجل سكولار (Google Scholar)، ببمد (PubMed)، سكوبس (SCOPUS)، جستور (JSTOR)، كوشرين (Cochrane)، إكونليت (EconLit)
- **الممارسون:** شراكة التعلم النقدي (CALP)، شبكة التعلم النشط للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني (ALNAP)، مجال المسؤولية عن التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV AOR)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، لجنة الإنقاذ الدولية (IRC)، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، مبادرة بحوث العنف الجنسي (SVRI)، منظمة بريفنشن كولابوريتف (Prevention Collaborative)، نظام معلومات المكتبات التابع لمنظمة الصحة العالمية (WHO)، شبكة الأمن الغذائي والتغذية (FSN Network)

الجدول -1 الكلمات الرئيسية المستخدمة لغرض البحث

خصائص التدخل	
الخصائص	**الكلمات الرئيسية**
المرحلة الأولى: كيف تُدمَج أنشطة الانتعاش الاقتصادي في التدخلات المعنية بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي في الأوضاع الإنسانية لصالح الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي؟	
الانتعاش الاقتصادي	"الانتعاش الاقتصادي"؛ "سُبُل العيش"؛ "التمكين الاقتصادي"؛ "المساعدات النقدية وبقسائم شرائية"؛ "الشمول الاقتصادي"؛ "الشمول المالي"، "الأمن الغذائي"؛ "التوظيف"؛ "العمل الحر"؛ "الوظائف"؛ "دعم سوق العمل"؛ "دعم الاستهلاك"؛ "دعم الأعمال"؛ "دعم ريادة الأعمال"؛ الزراعة؛ "تطوير سلسلة القيمة"؛ "تطوير/دعم نُظُم السوق"؛ "المدخرات"؛ "الائتمانات"؛ "التأمين"؛ "رأس المال"؛ "الأصول الاقتصادية"؛ "العمل اللائق"
الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي	"العنف القائم على النوع الاجتماعي"؛ "الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له"؛ "العنف المرتكب بحق النساء والفتيات"؛ "الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي"؛ "حماية المرأة"؛ "حماية الفتيات"، "التركيز على الناجيات"؛ "الاغتصاب"؛ "الاعتداء الجنسي"؛ "الاعتداء الجسدي"؛ "الزواج القَسْري"؛ "زواج الأطفال"؛ "الحرمان من الموارد والفرص أو الخدمات"؛ "سوء المعاملة النفسية"؛ "سوء المعاملة العاطفية"؛ "عنف العشير "
الأوضاع	"إنسانية" ؛ "أزمة"؛ "حالة طوارئ"؛ "دول هشة"؛ "نزاع"؛ "نزوح"؛ "لاجئ"
المرحلة الثانية: كيف تُستخدَم البرامج المتكاملة التي تدمج الانتعاش الاقتصادي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وتطبّق التحوُّل في المنظور الجنساني في الأوضاع الإنسانية؟ كيف يجري إضفاء طابع محلّي على هذه البرامج المتكاملة المحوَّلة للمنظور الجنساني التي تشجّع الانتعاش الاقتصادي والتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي في الأوضاع الإنسانية؟	
محوَّلة للمنظور الجنساني	"محوَّلة للمنظور الجنساني"؛ "التحوُّل في المنظور الجنساني"؛ "الأعراف المتعلقة بالنوع الاجتماعي"؛ "النظرية الجنسانية" ؛ "تمكين النساء والفتيات"
إضفاء الطابع المحلي	"إضفاء طابع محلي"؛ " إضفاء الطابع المحلي"؛ "ذات طابع محلي"؛ "له طابع محلي"؛ "قائم على المجتمع المحلي"؛ "إنهاء الاستعمار"

اختيار الدراسة

اضطلع باحثان من مفوضية اللاجئين النسائية بتقييم عناوين وملخصات السجلات المحددة من أجل تقييم مدى أهليتها المحتملة. واستُعيد النص الكامل لجميع الأوراق البحثية والمؤلفات الأخرى التي اعتُبِرَت صلتها بالموضوع ممكنة. وقام أحد باحثي مفوضية اللاجئين النسائية باستعراض هذه الأوراق استناداً إلى معايير إدراج الاستعراض.

مقابلات المخبرين الرئيسيين

استُكمل استعراض المؤلفات بمقابلات المخبرين الرئيسيين التي أُجرِيَت مع خبراء لديهم معرفة بالمساواة بين الجنسَين، والتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والوقاية منه، والانتعاش الاقتصادي في الأوضاع الإنسانية. وتمثل الغرض من مقابلات المخبرين الرئيسيين في تحديد أي دليل أو دروس مستفادة أو موارد إضافية ذات صلة لم تكن في المؤلفات المنشورة، وإثبات صحة النتائج الأوَّلية لاستعراض المؤلفات. وأُجرِيَت مقابلات المخبرين الرئيسيين افتراضياً عبر برنامج ميكروسوفت تيمز (Microsoft Teams). واستخدم الباحث في مفوضية اللاجئين النسائية دليل مقابلات شبه منظَّم، يستند إلى دليل مقابلات استخدمته مفوضية اللاجئين النسائية في دراسة عالمية شاملة أُجرِيَت في السابق.[28]

إطار أخذ العينات والنتائج

تمَّ اختبار المخبرين الرئيسيين لإجراء مقابلات معهم باستخدام عينات عشوائية تتضمَّن أقصى قدر من التباين حسب الخبرة القطاعية والمستوى التنظيمي في البداية، يليه أخذ العينات بطريقة كرة الثلج. ويرد في ما يلي معايير اختيار المشاركين:

- يجب أن يبلغ عمر المشارك 18 عاماً فما فوق.
- يجب أن يضطلع حالياً بدور في مجال المساواة بين الجنسَين، والحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، والانتعاش الاقتصادي، أو برمجة سُبُل العيش، أو البحوث، أو الرصد والتقييم والتعلُّم في الأوضاع الإنسانية.

للحصول على مجموعة تمثِّل وجهات نظر الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على مختلف المستويات التنظيمية، شملت العينة أفراداً من الكيانات التالية:

- وكالات الأمم المتحدة (2)
- المنظمات غير الحكومية الدولية (5)
- مؤسسة أكاديمية (1)
- المنظمات الوطنية غير الحكومية العاملة في الأوضاع الإنسانية(4)
- المنظمات المجتمعية أو منظمات المجتمع المدني العاملة في الأوضاع الإنسانية(4)

كان العدد المُستهدَف لعينة المخبرين الرئيسيين 20 مشاركاً، أو إلى حين جمع البيانات النوعية بالكامل.

[28] دليل المقابلات متاح عند الطلب – يُرجى الاتصال بمؤلف التقرير: aditib@wrcommission.org.

تحليل البيانات

تحليل استعراض المؤلفات

نُظِّمَت المنشورات التي تمَّ جمعها في استعراض المؤلفات الماثل باستخدام مصفوفة تستند إلى الأسئلة الواردة في المنهجية. وجرى التحقق من نتائج استعراض المؤلفات من جانب مخبرين رئيسيين في المقابلات التي أُجرِيَت معهم.

التحليل النوعي

تم تسجيل البيانات النوعية صوتياً بموافقة المشاركين، وتولى نسخها باحثٌ من مفوضية اللاجئين النسائية باستخدام برمجيات النسخ الصوتي في خدمة التداول بالفيديو. وأجرى الباحث اختبارات الجودة، وحُذِفَت التسجيلات الصوتية بعد الاستعراض. وتلا باحث من مفوضية اللاجئين النسائية البيانات، وأعدَّ مذكرات تحليلية لكل مقابلة، وعمل على توليف المواضيع الناشئة، التي جرى تقاسمها بعدئذ مع مديري البرامج العالميين والقُطريين التابعين للمجلس الدنماركي للاجئين، واستُخدِمَت في إعداد كتاب شفرات يجري تحليله باستخدام تطبيق ديدوز (Dedoose).[29]

الأخلاقيات

أجرَت اللجنة المعنية بالاستعراض الأخلاقي الداخلي التابعة للمجلس الدنماركي للاجئين الاستعراض الأخلاقي للتقرير العالمي الشامل الماثل. وتُقدَّم استمارة الموافقة للمخبرين الرئيسين للتوقيع عليها وإعادتها قبل إجراء المقابلة معهم، أو بعد استعراض المعلومات المتعلقة بالدراسة مع الباحث في بداية المقابلة، شريطة الموافقة اللفظية على المشاركة. وتُخزَّن استمارات الموافقة والمحاضر والمذكرات المتعلقة بالمقابلات على نحوٍ آمن على حاسوب محمي بكلمة سر، وتكون متاحة للباحثين فقط.

[29] Dedoose Version 9.0.17, web application for managing, analyzing, and presenting qualitative and mixed method research data (2021). Los Angeles, CA: SocioCultural Research Consultants, LLC, www.dedoose.com.

2

النتائج

استعراض المؤلفات

يرد في الشكل 1 وصفٌ لنتائج استعراض المؤلفات. وفي جميع قواعد البيانات، تمَّت تعبئة 9,305 نتيجة بالمصطلحات المُستخدَمة في البحث، وجاءت 103 منها مكررة. ومن خلال الفرز حسب العنوان والملخص، تمَّ اختيار 234 منشوراً من أجل استعراض نصوصها بالكامل. وعقب إجراء استعراضٍ أوَّلي، تمَّ استبعاد 174 منشوراً، في المقام الأوَّل بسبب النواتج الخاطئة (أي النواتج المتعلقة بالحماية فحسب)، أو الفئات السكانية الخاطئة (أي غير المهاجرين أو غير المتضررين من النزاع)؛ وتمَّ استعراض 62 منشوراً في إطار هذا التقرير – 39 تدخلاً أو منشوراً أدى إلى توليد أدلة و23 وثيقة إرشادية ومجموعة أدوات وأُطُر عمل للرصد والتقييم (انظر الجداول في الصفحات 30، و35، و37، و39، والمراجع في الصفحة 41 والمرفق 1 للحصول على القائمة الكاملة).

الشكل 1: اختيار وثائق استعراض المؤلفات

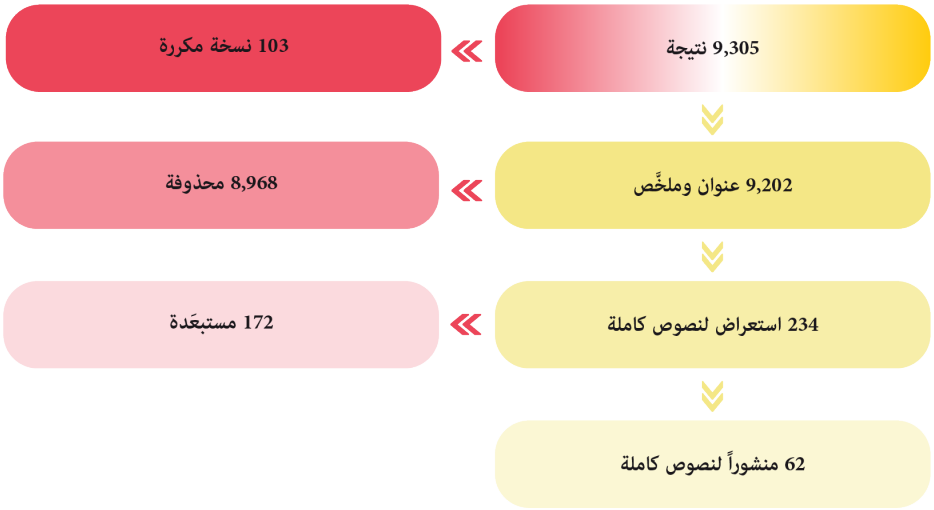

في إطار الوثائق البالغ عددها 62، كانت المنشورات التي تغطي كل مجال من مجالات التركيز محدودة. وفي ضوء خصوصية استعراض المؤلفات والغرض منها باعتبارها أساساً لتوجيه البرنامج الأوسع نطاقاً، كان لا بد أن تتضمَّن الوثائق المتعلقة بالتدخلات والنماذج برنامجاً متكاملاً في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي، يتضمَّن نهجاً واحداً ذي طابع محلي أو محوَّلاً للمنظور الجنساني في أوضاع إنسانية. وتمَّ إدراج استعراضات المؤلفات والأدلة الإضافية إذا كانت تركز على البرمجة المتكاملة في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي، أو التحوُّل الجنساني، أو إضفاء الطابع المحلي على أي من الأوضاع الإنسانية أو الإنمائية. وأُدرجت وثائق وأدوات توجيهية في الاستعراض إذا كانت موجَّهة إلى مجال واحد أو أكثر من مجالات التركيز في سياق البرنامج. كما أُدرِجَت في هذا المعيار الأخير التوجيهات والأدوات ذات الصلة في ما يتعلق بمزيد من الفئات السكانية الضعيفة في سياق العنف القائم على النوع الاجتماعي، مثل الأفراد من ذوي الإعاقة أو من ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة بالاستناد إلى المعيار الأخير.

الشكل 2: مجالات التركيز في الأوضاع الإنسانية، الاستعراض العالمي الشامل

مقابلات المخبرين الرئيسيين

في ما يتعلق بمقابلات المخبرين الرئيسيين، تم الاتصال بـ 17 خبيراً، استجاب منهم 11 خبيراً واستكملوا مقابلة مدتها ساعة واحدة. كما أعطى فريق البحوث الأولوية لاختيار الخبراء في المنظمات المجتمعية المحلية، أو منظمات المجتمع المدني، أو على صعيد المنظمات غير الحكومية الوطنية: الأردن، ولبنان، والنيجر، وأوغندا. ويرد في الجدول 2 تصنيف المخبرين الرئيسيين حسب الخبرة والمستوى التنظيمي:

الجدول -2 موجز للمخبرين الرئيسيين حسب المستوى التنظيمي والخبرة

المستوى التنظيمي	عدد المخبرين الرئيسيين
المنظمات المجتمعية المحلية أو المنظمات غير الحكومية	4؛ 2 من لبنان و1 من الأردن و1 من أوغندا
المنظمات الدولية غير الحكومية	4
وكالات الأمم المتحدة	3
الخبرة	
العنف القائم على النوع الاجتماعي و/أو المساواة بين الجنسَين	9
الانتعاش الاقتصادي/سُبُل العيش	2

جميع المخبرين الرئيسيين هم من النساء. وكان واحد فقط من المخبرين الرئيسيين عضواً في الفريق المرجعي العالمي للبرنامج. ومن بين المنظمات المجتمعية المحلية والمنظمات غير الحكومية الممثلة، ركزت اثنتان، من لبنان، على تمكين المرأة والمساواة بين الجنسَين، ومنظمة واحدة من أوغندا تأسست على يد النساء. وكان المخبرون على كل صعيد من الأصعدة أخصائيين أو مديرين أو رؤساء برامج أو كبار المستشارين والموظفين في منظماتهم. وعلى الرغم من أنَّ كثيراً من الخبراء الذين أُجرِيَت معهم مقابلات كانوا يتمتعون بخبرة في البرمجة في مجال التصدي للعنف القائم على العنف الاجتماعي أو المساواة بين الجنسَين، فقد أبلغ الخبراء على الصعيد المحلي عن تمتعهم ببعض الخبرات في تنفيذ أنشطة التعزيز الاقتصادي.

خلال المقابلات، طُلب من المخبرين الرئيسيين تقديم أي المؤلفات ذات صلة بهذا الاستعراض. وأُدرِجَت في توصياتهم ومعايير الاختيار الخاصة بالاستعراض أربع وثائق إضافية، بالإضافة إلى استرجاع الوثائق السابقة: منشوران عن التدخلات، يتناول أحدهما الاستعراضات والأدلة، ويتمثل الآخر في وثيقة توجيهية تتضمَّن أدوات.

ويعطي هذا الاستعراض الأولوية للنتائج التي تتضمَّن مجالَين أو أكثر من مجالات تركيزه، ويجري الفصل بين النتائج المستمدة من استعراض المؤلفات ومقابلات المخبرين الرئيسيين ومناقشتها بالترتيب التالي:

الجزء 1

البرمجة المتكاملة في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي لصالح النساء البالغات

الجزء 2

البرمجة المتكاملة في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي لصالح الأطفال والمراهقين

الجزء 3

البرمجة المتكاملة في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي لصالح الفئات السكانية المهمشة: الأفراد من ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة، والرجال والفتيان، والأشخاص ذوي الإعاقة

يصف كل قسم التدخلات والنماذج البرنامجية المحددة في المؤلفات، يليها تحليل موجز للأدلة. وفي القسم الأول المتعلق بالنساء البالغات، تجري مناقشة الأدلة المتعلقة بالنُّهُج المحوِّلة للمنظور الجنساني وذات الطابع المحلي بشكلٍ منفصل. وفي ما يتعلق بالأقسام الأخرى، يجري تناول مجالات التركيز هذه عند الاقتضاء. وترتبط وثائق وأدوات التوجيه ذات الصلة بالوصف في نهاية كل قسم. وفي جميع أجزاء القسم المتعلق بالنتائج، يُشار إلى الاستشهادات المستمدة من استعراض المؤلفات بعدد، على سبيل المثال (1)، وتُدرَج في نهاية التقرير تحت إشارات مرجعية واردة في الصفحة 42.

الجزء 1

البرمجة المتكاملة في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي:

النساء البالغات

التدخلات

في سياق البرمجة المتكاملة في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي، حدد استعراض المنشورات 12 منشوراً عن النماذج البرنامجية والتدخلات الخاصة بالنساء البالغات (**انظر المرفق 1**) ولما كانت بعض التدخلات تشدد على الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له، فإن المشاركة في برنامج ما لا تقتصر على الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي. وبصفة عامة، تناول اثنين من التدخلات فقط مجالات التركيز الأربعة جميعها:

- جمع تدخّلٌ نفذته منظمة «العمل ضد الجوع» (Action Against Hunger) في شمال أوغندا في خلال الفترة 2011-2014 (4) بين جمعيات الادخار والقروض القروية، وسُبُل العيش، والتدريب على مهارات العمل، وتحويل نقدي غير مشروط بقيمة 170 دولاراً أمريكياً، ومسارات إحالة العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى الجهات الفاعلة المحلية، فضلاً عن أنشطة تشاركية للرجال في مجال الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، مثل مجموعات الناشطين في المجال الجنساني التي تعمل بالتوازي مع مشاركة النساء في البرنامج. وفي خلال فترة التنفيذ التي امتدت ثلاث سنوات، أفادت نساء نازحات داخلياً في البرنامج عن استقلالهن المالي، وتعزيز صنع القرار، وزيادة الإيرادات والوفورات. وانخفضت نسبة إبلاغ النساء في البرنامج عن اعتداء جنسي وبدني وعاطفي بنسبة 19-23 في المائة (4).

- في عام 2016، نفذت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين برنامجاً في ماليزيا يجمع بين برمجة سُبُل العيش (التدريب على المهارات، والوصول إلى الأسواق، وتكامل سلاسل القيمة، والتنمية من خلال برنامج حرفي للاجئين أطلق عليه اسم ميد 51 (Made 51)[30]) يضم مأوى يقوده الشركاء المحليون، ومسارات إحالة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وإدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي (16). وتولى البرنامج، في نهجه المحوَّل للمنظور الجنساني، تدريب أفراد مؤثرين في المجتمعات المحلية اختارتهم المنظمات المجتمعية بشأن قيادة دورات التوعية المتصلة بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي لصالح المجتمع المحلي. وفي وقت النشر، كان التدخل جارياً، ولكنه أظهر أدلة واعدة لزيادة الاعتماد على الذات (زيادة الدخل المكتسب والعمل الحر) والحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي (زيادة فرص الوصول إلى المأوى ودعم التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي) بين النساء في البرنامج (16).

كان التدريب على سُبُل العيش، وبناء المهارات، وتطوير سلاسل القيمة، والائتمان البالغ الصغر، وإمكانية الوصول إلى المصارف، وجمعيات الادخار والقروض القروية من التدخلات الرئيسية للانتعاش الاقتصادي التي حُدِّدَت في استعراض المنشورات. وعلى نطاق الرابط بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي، تم تحديد مجموعة متنوعة من استراتيجيات الانتعاش الاقتصادي والتمكين وجرى تنفيذها(7). غير أن بعض التدخلات، مثل تلك المتعلقة بالزراعة وحقوق ملكية الأراضي، كثيراً ما يستغرق تنفيذها وقتاً طويلاً(7). وتناول عدد من المخبرين الرئيسيين الرابط بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي القائم في بعض الأوضاع المتضررة من النزاع. وأشار أحد المخبرين الرئيسيين إلى تحوُّل منظمته من تشغيل دورات مشاريع قصيرة الأجل إلى برامج متعددة السنوات، مع تجديد سنوي لتنفيذ برامج في سياقات إنسانية طال أمدها. ومن استعراض المنشورات الماثل، نُفذت معظم التدخلات في أقل من عامَين.

على صعيد النواتج المتعلقة بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسَين، تفاوتت هذه التدخلات في النُّهُج التي تتبعها. وفي ما يتعلق بالوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي أو التخفيف من حدته أو التصدي له، شملت ثلاثة برامج الوصول إلى مسارات إحالة العنف القائم على النوع الاجتماعي (4 و16 و20) وشملت سبعة برامج الإدارة المتكاملة متعددة القطاعات لسبعة من حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي (15، و16، و19، و22، و31، و25، و38)، وتضمَّن برنامجٌ واحد أماكن مأمونة من العنف القائم على النوع الاجتماعي للأفراد من أجل الإفصاح عن حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي وكذلك الوصول إلى الخدمات الصحية (11). وأشار تدخلان نفذا مسارات إحالة العنف القائم على النوع الاجتماعي، في تقييماتهما أنَّ هذه المسارات بحاجة إلى أن تكون أقوى وأكثر أماناً من أجل معالجة الشواغل المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي (4, 15).

[30] www.made51.org

تناول تدخلان التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي بصورة غير مباشرة، بهدف تغيير المعايير الجنسانية والحد من عدم المساواة من خلال نُهُج محوَّلة للمنظور الجنساني، مثل أفرقة الحوار بين الجنسَين، ومناقشات حلقات العمل بشأن عدم المساواة بين الجنسَين في المجالات الاقتصادية (6، 26). وستُقيَّم فاعلية هذه النُّهُج في القسم المُخصَّص في الصفحة 26.

النماذج البرنامجية

تم تحديد عدد قليل من النماذج البرنامجية المتكاملة التي تدمج التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي-الانتعاش الاقتصادي، حيث عالج العديد منها مسألة التمكين الاقتصادي والاجتماعي. ويرد أدناه موجز لكل نموذج جرى تحديده:

- يجمع نموذج التمكين الاقتصادي والاجتماعي التابع للجنة الإنقاذ الدولية بين التدخلات الاقتصادية، أي جمعيات الادخار والقروض القروية، والتدريب على مهارات الأعمال التجارية، مع أفرقة المناقشة المعنية بالمنظور الجنساني لصالح المستفيدات من البرامج وأزواجهن (6). وجرى تكييف هذا البرنامج التابع للجنة الإنقاذ الدولية، الذي يُنفَّذ في أوضاع متعددة، من أجل مجموعة متنوعة من السياقات، مثل الأردن وكوت ديفوار (15 و19). وفي تقييمات نموذج التمكين الاقتصادي والاجتماعي، جرى تحسين كل من التمكين الاقتصادي والتخفيف من حدة العنف القائم على النوع الاجتماعي بالنسبة إلى النساء اللاتي يعانين من عنف العشير.

- وأدمج برنامج منظمة «نساء من أجل النساء» (Women for Women) الدولية في أفغانستان دورات تدريبية عن الادخار والحساب، والصحة، وحقوق الإنسان والحقوق القانونية، وإقامة الشبكات، والمهارات التجارية والمهنية الأساسية، والتحويلات النقدية بقيمة 120 دولاراً، مشروطة بالمشاركة على أساس شهري، وبرنامج لمشاركة الرجال من أجل تغيير المواقف بشأن المسائل الجنسانية بين أفراد الأسرة الذكور وقادة الرأي الذكور(11). ونُفذت الدراسة في خلال الفترة 2018-2020 وتضمَّنت مجموعة مقارنة من أجل تقييم فاعلية النموذج. وعلى الرغم من أن التدخل ساهم في تحسين نتائج سُبُل العيش بالنسبة إلى المرأة، بما في ذلك زيادة الإيرادات والوفورات، واتخاذ القرار في الأُسَر المعيشية، فضلاً عن تنقلها، لم يسجِّل أثر كبير على صعيد تخفيض معدل وفيات الأطفال عند مقارنتها بفريق المقارنة.

- في إطار تدخل آخر يحمل اسم «سامانيت جيفان» نُفِّذ في نيبال (مقتبس من برنامج آخر باسم «زينديا جي شويستا» في طاجيكستان) من كانون الثاني/يناير 2017 إلى آب/أغسطس 2018، تم تنفيذ 10 دورات تدريبية على التوالي في مجال الأعراف المحوَّلة للمنظور الجنساني، وثلاث دورات في مجال التمكين الاقتصادي، وسبع دورات في مجال بناء المهارات، بالإضافة إلى تمويل استهلالي عيني بقيمة 150 دولار. وشارك في البرنامج شابات متزوجات ودُعيَ إليه أزواجهن وعائلات أزواجهن لضمان تطوير ودعم الأنشطة المدرة للدخل التي تقودها المرأة في كل أسرة معيشية (26). وعند تقييم هذا النموذج، تم تسجيل تحسينات هامة في النواتج الاقتصادية وتضاعفت المكاسب والوفورات، ولكن هذه التغيرات كانت أقل وضوحاً بالنسبة لنواتج التخفيف من حدة العنف القائم على النوع الاجتماعي، على الرغم من انخفاض عنف العشير.

- استند برنامج إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي المدمجة في المساعدات النقدية وبقسائم شرائية من مفوضية اللاجئين النسائية وهيئة الإغاثة «كير»، الذي نفذ في خلال الفترة 2021 2022-، إلى موجز بشأن المساعدات النقدية وبقسائم شرائية-التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي ومجموعة أدوات المساعدات النقدية وبقسائم شرائية-التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي من منظمة اللاجئين النسائية- لجنة الإنقاذ الدولية-ميرسي كوربس. وفي شمال غرب سوريا، وكولومبيا، وإكوادور، أقامت مفوضية اللاجئين النسائية وهيئة الإغاثة «كير» شراكة مع مقدمي الخدمات المحليين، وحددت سياق النموذج البرنامجي لصالح الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي في كل موقع من المواقع (22، 31، 35، 38). وفي جميع المواقع، كانت هناك زيادات في عدد المشاركين الذين يبلغون عن الوفورات، والإيرادات المدرة للدخل، ومزيد من الرقابة على اتخاذ القرارات. وعلى النقيض من ذلك، سجل انخفاض في عدد المشاركين الذين يبلغون عن عنف العشير، إلا أن هذه التغييرات كانت أقل وضوحاً مقارنةً بالآثار الاقتصادية. وشملت التقييمات التي أجرتها كولومبيا وإكوادور مجموعة مقارنة من الناجيات اللاتي تلقين إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي فحسب، من أجل تقييم فاعلية برنامج المساعدات النقدية وبقسائم شرائية-التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي. وخلص أحد التقييمات إلى نتائج متباينة، في حين أشار تقييم آخر إلى انخفاضات كبيرة في العنف القائم على النوع الاجتماعي.

- تتولى عملية تكييف نهج التخرج التابع للجنة النهوض بالمناطق الريفية في بنغلاديش التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والتي أشير إليها في كل من استعراض المنشورات وفي مقابلات المخبرين الرئيسيين، تنفيذ النهج والمكونات التالية: 1) تحديد أفقر الأُسَر المعيشية في المجتمع المحلي؛ و2) توفير تحويلات نقدية منتظمة وذات مدة محددة لتمكين الأُسَر المعيشية من تلبية الاحتياجات الأساسية؛ و3) مساعدة الأُسَر في تخطيط سُبُل عيشها ونقل الأصول المنتِجة إليها؛ و4) تنمية قدرة الأُسَر المعيشية على ادخار المال كوسيلة لبناء القدرة على الصمود؛ و5) تعزيز المهارات الفنية ومهارات ريادة الأعمال لدى الأُسَر المعيشية من خلال التدريب على سُبُل العيش؛ و6) كفالة الإرشاد الوثيق للمشاركين طوال العملية بطريقة تعزز ثقتهم بأنفسهم (29). وشمل هذا النموذج أيضاً تحويلات الأصول إلى المشاركين، نقداً أو عيناً، باعتبارها رأس مال لنشاط اقتصادي مستدام. ورغم أنَّ نهج التخرج يركز على سُبُل العيش والتمكين الاقتصادي، فقد اقترن بإدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي والتحويلات النقدية، ونجح تنفيذه لصالح الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي(31).

إجمالاً، كان لتسعة تدخلات ونماذج برنامجية عنصر من عناصر المساعدات النقدية وبقسائم شرائية، قدمت أغلبيتها تحويلات نقدية أو مساعدات نقدية متعددة الأغراض. وقدم تدخلان أنواعاً متعددة من المساعدات النقدية وبقسائم شرائية على أساس الحاجة أو الأمان. وفي تدخلٍ نفذته لجنة الإنقاذ الدولي في الأردن، تمَّ عرض التحويلات النقدية التي استرشدت بتحليل المخاطر، ولكن كان من الممكن زيادة التحويلات النقدية وبقسائم شرائية بتحويلات نقدية إضافية مقيدة لأغراض السلامة والاستعداد للشتاء (15). وعلى نحو مماثل، تم تنفيذ تدخل آخر في شمال غرب سوريا اشتمل على تقديم مساعدات عينية كبديل عن التحويلات النقدية للمشاركين الذين رأوا أن المساعدات النقدية تشكل خطراً عليهم (22). وقدمت دراسة أخرى أيضاً مساعدات عينية، على الرغم من عدم اشتمالها على أي مساعدات نقدية أو بقسائم شرائية (26). وثمة تدخل واحد فقط قدَّم تحويلات نقدية مشروطة بمشاركة المستمرة في البرامج (11). وإجمالاً، اشتملت ستة تدخلات على دمج المساعدات النقدية وبقسائم شرائية، بينما دمجت ثلاثة تدخلات أخرى المساعدات النقدية وبقسائم شرائية مع أنشطة الانتعاش الاقتصادي الأخرى، مثل التدريب على سُبُل العيش، وبناء المهارات التجارية، وتطوير سلاسل القيمة، والإدماج المالي من خلال مشاريع جمعيات الادخار والقروض القروية، والائتمان البالغ الصغر، وتقديم القروض المصرفية.

موجز التحليل

بالنسبة لعددٍ كبير من التدخلات المتكاملة التي وردت في المنشورات، تمَّ الإبلاغ عن تحقيق نواتج اقتصادية إيجابية بين المشاركين في البرامج، مع تحقيق زيادة في الإيرادات والوفورات، وتحسُّن اتخاذ القرارات على صعيد الأُسَر المعيشية. غير أنَّ الأثر المترتب على العنف القائم على النوع الاجتماعي يبدو أقل اتساقاً. وتبين هذه النتائج بعض التحديات المشتركة في التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي.

يثبت أنَّ دمج البرامج في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي هو أمر صعب عندما يتعيَّن على البرامج والجهات الفاعلة تلبية احتياجات متعددة عبر مختلف القطاعات بهدف إلى تحقيق نواتج مختلفة والعمل على أساس قواعد معرفية مختلفة (30). وإنَّ تنفيذ برامج الانتعاش الاقتصادي من دون مراعاة الاعتبارات الجنسانية الكافية من شأنه أن يزيد من التعرُّض لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي بين المشاركين بشكلٍ غير مقصود (30). وبالنسبة إلى النساء اللاتي يعانين من عنف العشير، فإن تلقي المساعدات النقدية وبقسائم شرائية، أو تحسين قدرتهن على كسب المال، قد يؤدي إلى تغيير أدوار الجنسَين في المنزل، مما يهدد ذكورية الشريك باعتباره "العائل" التقليدي للأسرة المعيشية، كما ويهدد ذكورية الرجال باعتبارهم معنيّين بتلبية الاحتياجات المادية في مجتمعهن المحلي (11, 19). وفي حالات أخرى، قد يشكك الشريك المسيء بالأساليب التي اتُّبعت لتلقي المساعدات النقدية وبقسائم شرائية/أو التوظيف، ما يورّط الشريكة في ادعاءات الخيانة من أجل تحقيق هذه النواتج (35). وقد يؤدي كلا السيناريوهين إلى اعتداءٍ من قبل الشريك وزيادة حوادث عنف العشير التي تُرتكَب بحق الناجيات (30). ومتى كان الشريك على علم بالمساعدات النقدية وبقسائم شرائية، فإنَّه قد يعمد إلى ابتزاز الناجية للاستيلاء على المساعدة (30). وبالنتيجة، قد لا تتمكن الناجية من اتخاذ القرارات بصورةٍ مستقلة، مما يعيق اعتمادها على نفسها (35). وفي ما يتعلق بتهديدات العنف القائم على النوع الاجتماعي التي تتعرَّض لها المرأة خارج الأسرة المعيشية، فإنَّ الوصول إلى المساعدات النقدية وبقسائم شرائية والاستفادة من الأنشطة المدرة للدخل من شأنه أن يقلل بدرجة كبيرة من إمكانية تعرُّض المرأة للاستغلال من قِبل أصحاب العمل أو المقرضين، ويبعدها كذلك عن اللجوء إلى استراتيجيات التكيُّف الخطرة من أجل البقاء على قيد الحياة، مثل بيع الجنس أو ممارسة البغاء (35). وفي حالات أخرى، عندما لا تُراعى الاعتبارات المتعلقة بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي على نحوٍ مناسب، يبدو أنَّ زيادة فرص الوصول والمشاركة في بعض الأسواق قد تزيد من تعرُّض الناجين لمخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي إذا لم يجرِ تقييم تدابير الحماية ودمجها في تصميم البرامج (30).

ومن المهم للغاية أن يتم التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي بشكلٍ مباشر أو مقصود في إطار أي برنامج — وإذا كان البرنامج لا يتَّسع لإدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، فمن الضروري أن يشتمل على مسارات إحالة متينة ومأمونة (30). وتشير الأدلة إلى ضرورة رسم الخطط بوضوح وإقامة شراكات مع الجهات الفاعلة المحلية المعنية بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي من أجل تحسين عملية التنفيذ (7). وبالإضافة إلى ذلك، من المهم للغاية أن يجري رصد العنف القائم على النوع الاجتماعي وتقييمه إلى جانب تحقيق نواتج الانتعاش الاقتصادي، من خلال تصنيف النتائج بحسب العمر والإعاقة والميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية. (7، 37). ويتيح ذلك إصدار نتائج وتوصيات تتناول الفئات السكانية المهمشة التي تعاني نقصاً في الخدمات.

ما المقصود بالمساعدات النقدية وبقسائم شرائية؟

كثيراً ما تُستخدَم المساعدات النقدية وبقسائم شرائية ي الاستجابة الإنسانية من أجل تقديم مساعدة سريعة (7، 13). وفي ما يتعلق بالتمكين الاقتصادي، فإنَّ المساعدات النقدية وبقسائم شرائية إذا ما نُفِّذَت بشكلٍ صحيح، قد تتيح للنساء، ولا سيَّما الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، فرصة اتخاذ قرارات مستقلة وتعزز اعتمادهنَّ على أنفسهن (2, 7, 21). ورغم أنَّ المساعدات النقدية وبقسائم شرائية تُعدُّ أداةً مفيدة في الاستجابة الإنسانية، فإنَّ الأدلة المستقاة من المنشورات تشير إلى أنَّ هذه المساعدات لا تستطيع وحدها أن تعالج نواتج الانتعاش الاقتصادي على نحوٍ كافٍ (2، 7، 21). ومن بين التدخلات الستة "المحصورة بالمساعدات النقدية وبقسائم شرائية"، أوصت أربعة منها بتوسيع نطاق النموذج البرنامجي ليشمل دعم سُبُل العيش من أجل تحقيق نواتج أكثر استدامة. وأيَّد المخبرون الرئيسيون هذه النتائج، واعتبر جميعهم تقريباً أنَّ هذه المساعدات تشكّل أداةً تمكّن المتلقين من اتخاذ أفضل القرارات لأنفسهم، لكنها لا تؤدي في نهاية المطاف إلى تغيير مستدام من تلقاء نفسها.

لقد أثبتت منشورات كثيرة أنَّ المساعدات النقدية وبقسائم شرائية كفيلة بتحسين النواتج (7,13) عندما تكون مكمّلة لسُبُل العيش وبرامج الحماية. ومن بين التدخلات المحددة والنماذج البرنامجية الواردة في هذا الاستعراض، تبيَّن أنَّ دمج المساعدات النقدية وبقسائم شرائية قد ساعد في إنشاء نشاط تجاري أو مولِّد للدخل، أو في النهوض به إذا كان موجوداً، وساهم في بدء تشغيل جمعيات الادخار والقروض القروية، كما أنَّه ساعد في وضع برامج أخرى للإدماج المالي (4، 9، 26). وفضلاً عن ذلك، يمكن للمساعدات النقدية وبقسائم شرائية أن تدعم الانتعاش الاقتصادي أيضاً عبر تمكين الانتقال للعيش في مكان آخر من أجل إيجاد فرص عمل أفضل، كما أنَّها تحمي الناجين من اللجوء إلى استراتيجيات تكيُّف سلبية (13). وتبيّن المنشورات أنَّه النساء تحديداً يستفدنَ بشكلٍ خاص عندما تكون المساعدات النقدية وبقسائم شرائية مكمّلة للبرامج الأخرى، إذ تساعدهن في التحكُّم بالقرارات المُتَّخذة، وتدعم استقلالهن الذاتي واعتمادهن على أنفسهن (21، 35، 38).

عندما تُدمَج هذه المساعدات في البرامج الرامية للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، مع تصميمٍ وتنفيذ مناسبَين، يتبيَّن أنَّ المساعدات النقدية وبقسائم شرائية تساعد في الحد من العنف البدني والعاطفي والاقتصادي أيضاً. وهذه المساعدات قادرة أيضاً على التقليل من حدة التوترات الأُسَرية الناتجة عن الضغوط المالية، أو قد تسمح للناجين بالاستقلال الاقتصادي عن الشريك المسيء، أو قد توفر للناجين فرصة الانتقال للعيش في مكانٍ آخر، ويساهم ذلك بدوره في التخفيف من حدة التعرُّض للعنف القائم على النوع الاجتماعي (13, 21, 35, 37, 38).

من الضروري إجراء تقييم منهجي لمعرفة ما إذا كانت المساعدات النقدية وبقسائم شرائية مناسبة لدعم الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي في تعافيهم الفردي. فهذه المساعدات لن تكون ملائمة في جميع الحالات، ولكنَّها قد تدعم الناجين في التغلُّب على العوائق المالية التي تحول دون تعافيهم، وتقدّم لهم المساعدة القانونية والمأوى المؤقت عند هروبهم من علاقة مسيئة، وتتيح لهم التنقُّل من أجل الحصول على الخدمات الأساسية، وأكثر. وتوصي المنشورات بدمج المساعدات النقدية وبقسائم شرائية بشكلٍ دقيق في البرامج المُصمَّمة للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، بل ودمج الناجين في تصميم البرنامج من أجل توضيح احتياجاتهم؛ وتكييف هذه المساعدات (طرائق تقديمها، وآليات تنفيذها، وقيمة التحويل، ومدى تكرارها، ومدة التنقل) حرصاً على تمكينهم من الوصول إلى المساعدات وحرصاً على سلامتهم؛ وإبلاغ عملية رصد المخاطر والعوائق المتصلة بالنوع الاجتماعي (2، 37). وعموماً، تدعم المنشورات الدراسة المنهجية للمساعدات النقدية وبقسائم شرائية في البرامج المُصمَّمة للتصدي العنف القائم على النوع الاجتماعي، وهي بدورها دمجت آليات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي في البرامج.

وفي المنشورات، تمَّ تحديد ممارسات جيدة متعددة لتصميم البرامج، إذ تساعد في التخفيف من التعرُّض لمخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الناجين:

- ينبغي للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني أن تكمل عمليات تحليل الحماية وتقييم الأسواق بين الفئات السكانية والمناطق الجغرافية المُستهدَفة لتقديم المعونات، وبالتالي يُتاح تحليل السُبُل المحتملة للتمكين الاقتصادي المستدام والتصدّي لمخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي المشمولة في كل نوع من البرامج. (7، 37).

  - **في هذه الخطوات الأوَّلية، ينبغي جمع المدخلات من الناجين وتحليلها بشكلٍ منفصل عن الأعضاء الآخرين في المجتمع المحلي حرصاً على تصميم برامج فاعلة (7). وينبغي لهذه التحليلات أن تتقيَّد بمعايير البحث الأخلاقي وأن تستخدم نهجاً يركز على الناجين.**

  - **توفر مقابلات المخبرين الرئيسيين ومناقشات مجموعات التركيز مع الناجيات نهجاً تشاركياً، وقد تتيح فهم ماهية مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي وفرص النمو الاقتصادي (30، 37).**

- إدراج المنظور الجنساني، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والمساعدات النقدية وبقسائم شرائية، وأخصائيي الأسواق، حرصاً على الاسترشاد بالاعتبارات الرئيسية وأفضل الممارسات في وضع البرامج ودورتها، بما في ذلك طرائق التطبيق وآليات التنفيذ (30، 37). وفي جميع أنشطة البرامج وأهدافها، يجب أن يجري التنسيق بين الجهات الفاعلة المعنية بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والنقد والأسواق والانتعاش الاقتصادي. وبالنسبة إلى الجهات الفاعلة غير المعنية بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، من المهم أن تفهم كيف يتأثر التنفيذ بعدم المساواة بين الجنسَين والعنف القائم على النوع الاجتماعي، لكي تعترف بالمخاطر الموجودة وتعمل للتخفيف من حدَّتها.

- في ما يتعلق بنواتج التحليل القائم على النوع الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي، ينبغي إشراك الشركاء في البرنامج بصورة مجدية في مرحلة مبكرة من عملية تصميمها، بهدف التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي والتعرُّض لها وتفادي عدم تنفيذ البرامج بفعالية (7، 35، 38).

النُّهُج المحوِّلة للمنظور الجنساني

النماذج البرنامجية

يضمُّ الاستعراض اثني عشر منشوراً يركّز على النساء الراشدات — وفي إطار سبعة منشورات منها، تمَّ تنفيذ بعض عناصر البرامج المحوِّلة للمنظور الجنساني. ومن هذه المصادر، تم تحديد ثلاثة نماذج للبرامج.

تمثَّل النهج الأكثر شيوعاً بين هذه النماذج في تكوين أفرقة مناقشة معنية بالمنظور الجنساني، ويشكل هذا النهج أحد عناصر النموذج البرنامجي للتمكين الاقتصادي والاجتماعي التابع للجنة الإنقاذ الدولية (6، 15، 19). واستهدفت أفرقة المناقشة المعنية هذه الأزواج، ويسَّرت المناقشات المتعلقة بمهارات التخطيط المالي الاتصال والتفاوض، وديناميات السلطة، واتخاذ القرار. وفي هذا الإطار، يجتمع الزوجان مرة كل أسبوعَين، لمدة تتراوح بين ساعة ونصف الساعة إلى ساعتَين على مدى أربعة أشهر. وعند تقييم التدخل الجاري في كوت ديفوار، تبيَّن أنَّ تضافر جهود جمعيات الادخار والقروض القروية وأفرقة المناقشة المعنية بالمنظور الجنساني قد ساهم في تخفيض عنف العشير الجسدي والعاطفي والاقتصادي بنسبة 50 إلى 60 في المائة في ما بين المشاركين، وساعد في تحسين التعاون المالي والمشاركة في اتخاذ القرار بين الزوجين، مقارنةً بنظرائهم الذين اقتصرت مشاركتهم في جمعيات الادخار والقروض القروية فحسب (6).

وفي إطار برنامج «سامانيت جيفان»، تمَّ تنظيم تدخل آخر جمع النساء المتزوجات مع أزواجهن وعائلات أزواجهن في 13 جلسة ركزت على المساواة بين الجنسَين وأهمية التمكين الاقتصادي (26). وبالنسبة إلى المشاركين، لم يقتصر هذا التدخل على تحسين علاقات النساء مع أزواجهن عبر تخفيف السلوك المسيطر لدى الزوج فحسب، بل أدى أيضاً إلى تحسين علاقاتهن مع حمواتهن، إذ اعتبرنَ أنَّهن أصبحن أقل قسوة (26).

في النتائج المستخلصة من استعراض المنشورات ومقابلات المخبرين الرئيسيين، تمَّ تحديد نموذجَين يركّزان على الرجال وحدهم. تمثَّل النموذج الأوَّل في برنامج إشراك الرجال في إطار التدخل الرامي إلى التمكين الاقتصادي والاجتماعي الذي تنفذه منظمة «نساء من أجل النساء» (Women for Women) الدولية في أفغانستان. وعقد هذا البرنامج 24 جلسة، تمتد كل جلسة لساعة من الوقت، مع الزعماء الدينيين الذكور بشأن المساواة بين الجنسَين في سياق الإسلام (11). وبينما لم ينجح هذا التدخل في إحداث إعادة هيكلة جذرية لديناميات

العلاقة بالنسبة للنساء في البرنامج، إلا أنَّه ساهم في تحسين إحساسها بالاحترام داخل الأسرة المعيشية. وإنَّ الفشل في إحداث مزيدٍ من التحسينات على مستوى المساواة بين الجنسَين يعود إلى الديناميات الجنسانية الراسخة القائمة بين المجتمعات المحلية النازحة في أفغانستان.[31] ومع ذلك، أظهر تحليل نوعي آخر أهمية هذا التغيير التدريجي بالنسبة للنساء في البرنامج من أجل تمكينهن والحد من الضغط الاقتصادي الذي يتعرَّضن له.[32]

أمّا النموذج الثاني فتمثَّل في برنامج «إشراك الرجال عبر الممارسات المسؤولة» (EMAP)، وقد أتى على ذكره أحد المخبرين الرئيسيين. وعلى غرار البرامج المجتمعية الخاصة بالرجال، يضمُّ هذا البرنامج سلسلة من المناقشات التي تجري بين مجموعات من الرجال، حيث يتناقش فريق من الذكور المتفقين على رأيٍ معيَّن مع فريقٍ آخر من الذكور المتفقين على رأي مختلف، من أجل تعزيز المساواة بين الجنسَين وتغيير التصوُّرات المتعلقة بعنف العشير (27، 33). وفي دراسة تجريبية عشوائية لرصد هذا البرنامج، نفذتها لجنة الإنقاذ الدولية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أبلغ الرجال في البرنامج عن مواقف أكثر مساواة بين الجنسَين مقارنة بالرجال الذين لم يشاركوا في البرنامج، على الرغم من عدم وجود اختلافات في تخفيض عنف العشير في كل من قسمي الدراسة.[33]

عبر النهج الترابطي: أمثلة من الأدب الإنمائي

اشتمل استعراض المنشورات أيضاً على منشورَين عن الأدلة المتعلقة بالنُّهُج المحوِّلة للمنظور الجنساني، التي تعالج نتائج الانتعاش الاقتصادي أو نواتج تدابير حماية المرأة من العنف القائم على النوع الاجتماعي من قِبل المجتمع الإنمائي.

المثال الأوَّل من منظمة «ميرسي كوربس» (Mercy Corps) التي أضافت طبقة إضافية من البرامج الجنسانية إلى مشروع «بناء الصمود» (Building Resilience) الحالي لديها، عبر نموذج «إدماج المنظور الجنساني والتمكين» (ما يُعرَف بنموذج 23)(BRIDGE). وفي إطار هذا البرنامج، تمَّ تيسير منهاج للحوار مع الأسر المعيشية يهدف إلى تغيير المعايير الجنسانية ضمن العائلات من أجل تحفيز مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات داخل الأسرة والمجتمع المحلي، وتحسين قدرتها على التنقُّل، وخفض عبء العمل المُلقى على عاتقها، مما أتاح لها المشاركة بانتظامٍ أكبر في البرامج الاقتصادية والزراعية.

وركَّز نموذجٌ آخر بعنوان «السلام الحي» (Living Peace) على تطبيق التغيير المحوَّل للمنظور الجنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث استهدف الناجيات من عنف العشير والاغتصاب المتصل بسياق النزاعات وشركائهن (18). وجمع هذا التدخل بين العلاج الجماعي والتوعية المجتمعية، ويسَّر مشاركة الرجال في دوراتٍ محدَّدة وعبر تمارين منزلية أُجرِيَت مع شركائهم في البرنامج، الذين يتلقون أيضاً الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني والطبي من منظمات غير حكومية أخرى في المنطقة. وعقب المشاركة في البرنامج، لوحظَ أنَّ معظم الرجال خفَّضوا استهلاكهم للكحول، وخففوا من سوء المعاملة، وتبادلوا العمل المنزلي مع زوجاتهم، وأبلغوا عن تغييرات في تصوُّراتهم بشأن الاغتصاب والعنف الجنسي (18).

[31] Andrew Gibbs et al., "Understanding how Afghan women utilise a gender transformative and economic empowerment intervention: a qualitative study," *Global public health* (2018) 13(11), 1702-1712, https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/29353530.

[32] المرجع نفسه.

[33] Julia Vaillant et al., "Engaging men to transform inequitable gender attitudes and prevent intimate partner violence: a cluster randomised controlled trial in North and South Kivu, Democratic Republic of Congo," *BMJ global health* (2020) 5(5), e002223, https://doi.org/10.1136/bmjgh-2019-002223.

التدخلات

يسعى عددٌ كبير من نماذج البرامج المحوَّلة للمنظور الجنساني إلى تغيير التصوُّرات الفردية والديناميات داخل الأسرة المعيشية. ومع ذلك، إنَّ التدخلات المحدَّدة في استعراض المؤلفات استخدمت نهجاً محوَّلاً للمنظور الجنساني في برامجها التي تدمج التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي، من أجل تنفيذ التغيير على صعيد المجتمعات المحلية.

وفي إطار أحد التدخلات التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، تمَّ تدريب بعض الأعضاء من مجتمع اللاجئين على وحدات تدريبية متنوعة، وقد وقع الاختيار على هؤلاء الأعضاء باعتبارهم مؤثرين في المجتمع المحلي، كما تلقى منفِّذو البرامج هذا التدريب نفسه أيضاً (16). وتلقى المتدربون أيضاً تدريباً إضافياً على كيفية نشر المعلومات والتوعية بمخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتقديم معلومات عن هياكل الدعم المتاحة. وواصل هؤلاء المؤثرون تنظيم دورات إعلامية عن العنف القائم على النوع الاجتماعي ووصلوا إلى 790 فرداً في المجتمع المحلي (16).

على نحوٍ مماثل، وفي ما يتعلق بالتدخل الذي نفذته منظمة «العمل ضد الجوع» (Action Against Hunger) في شمال أوغندا، طُبِّقَ التغيير المحوَّل للمنظور الجنساني عبر تيسير مشاركة النازحين من الرجال والنساء في مجموعات "الناشطين في المجال الجنساني"، إلى جانب مشاركة الرجال في تدريبات لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي (4). وركَّزت هذه الأفرقة على التوعية بمخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي والوقاية منه وتوفير الموارد لأعضاء المجتمع المحلي (4).

وحدد الاستعراض مثالَين إضافيَّين عن التدخلات المجتمعية التي لا ترتبط بالبرامج التي تدمج العنف القائم على النوع الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي – يُستمدُّ المثال الأوَّل من المنشورات الإنمائية ويركِّز على تمكين المرأة وسُبُل عيشها، ويُستمدُّ المثال الثاني من الممارسة الإنسانية ويركِّز على الحد من العنف ضد النساء والفتيات.

من المنشورات المتعلقة بالتنمية، تمَّ تنفيذ تدخل خاص بدعم سُبُل العيش الزراعية في بوروندي وقد دمج مجموعات «أبانتاجاموكو»، أي ما معناه «الأبطال الذكور». وقد كلِّف هؤلاء الرجال أنفسهم بمخالفة الأدوار والمعايير الجنسانية التقليدية في مجتمعاتهم المحلية عبر تبادل شهاداتهم الشخصية بشأن التغييرات المحوَّلة للمنظور الجنساني وأنشطة التوعية المجتمعية المحلية (25، 33). وبالنتيجة، أبلغت النساء عن تحسُّن مشاركتهن وتمكينهن وأوضاعهن المالية. وعلى غرار برنامج «إشراك الرجال عبر الممارسات المسؤولة»، استخدم هذا التدخل نماذج يُحتذى بها لأدوار الذكور في نهجٍ قائم على التواصل بين الأقران.

تعمل منظمة أخرى غير حكومية تحمل اسم «كفينا تيل كفينا» (Kvinna Till Kvinna) مع اللاجئات والمهاجرات في لبنان، بينما افترض أزواج المشاركات في البرنامج أنَّ "زوجاتهم يشاركنَ في أنشطة المشروع" بهدف التخطيط لثورة ضدهم" (27). وبُغْيَةَ معالجة هذه المسألة، قدَّمت المنظمة غير الحكومية سلسلة من جلسات التوعية للرجال والفتيان من أجل مناقشة القضايا وطرح الأسئلة، بمساعدة إضافية من منظمات المجتمع المدني، ومنظمة كفى، وجمعية النجدة (27).

موجز التحليل

إنَّ دمج النُّهُج المحوَّلة للمنظور الجنساني في البرامج التي تُعنى بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي قد يساهم في تفكيك أُسُس عدم المساواة بين الجنسَين التي تدعم العنف القائم على النوع الاجتماعي والتهميش الاقتصادي للمرأة. وفي الأمثلة المقدَّمة، ساهم اعتماد نهجٍ محوَّلٍ للمنظور الجنساني في إحداث نواتج إيجابية متنوعة — إزالة العوائق التي تحول دون مشاركة النساء في البرامج، وتحسين ديناميات الأُسَر المعيشية، والحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وزيادة الوعي والوصول إلى الدعم في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتوفير سبيل لتحقيق نتائج أكثر استدامة.

على صعيد الأفراد والأسرة المعيشية، ساهمت بعض النُّهج في تغييراتٍ جذرية محوَّلة للمنظورل الجنساني، لا سيَّما تلك القائمة على مشاركة الرجال في حوارٍ بين الأقران لمجموعتَين من رأيَين مختلفَين، أو تيسر المناقشات والدورات الإعلامية مع النساء، وأزواجهم، و/أو أفراد الأسرة الآخرين. وهدف العديد من هذه النهج إلى الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي على وجه التحديد، ونجحت في تحقيق ذلك. وفي مثالَين من المؤلفات، تمَّ استخدام البرامج المحوَّلة للمنظور الجنساني من أجل معالجة نواتج الحماية المتعلقة بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي فحسب (6، 26). وفي حين أشار كِلا المثالَين إلى انخفاضٍ في عنف العشير بين النساء المشاركات في البرنامج، فقد أوصت إحدى التقييمات أيضاً بأن تضمَّ النماذج البرنامجية هذه عناصر التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، من أجل زيادة التصدي لهذا النوع من العنف بهدف دعم النساء على نحوٍ أفضل.

وفي إطار النموذجَين البرنامجيَّيْن والتدخلات، تمَّ تقديم دورات إعلامية للرجال خالية من النماذج الذكورية وأفضَت إلى نتائج متفاوتة من حيث فاعليتها في تنفيذ التغيير المحوَّل للمنظور الجنساني (11، 27). وقد يُعزى الفرق إلى نقاط الدخول المجتمعية (القادة الدينيون الذكور أو أفراد الأسرة الذكور) في البرنامج ومدى استجابة النَّهج لاحتياجات المشاركين الذكور. وفي برنامج منظمة «النساء من أجل النساء» (Women for Women) الدولية، تمثلت نقطة الدخول في القادة الدينيين الذكور، الذين وافقوا على المشاركة في البرنامج واستمروا في التأثير بشكل إيجابي على الرجال الآخرين في المجتمع المحلي. وفي التدخل الذي اضطلعت به منظمة «كفينا تيل كفينا» (Kvinna Till Kvinna)، تمثلت نقطة الدخول في مشاركين ذكور من أفراد الأسرة، استجابةً لشواغلهم بشأن البرنامج. وتجدر الإشارة إلى أنَّ أهداف هذه النُّهُج تختلف أيضاً — بالنسبة إلى برنامج منظمة «النساء من أجل النساء» (Women for Women) الدولية، كان الهدف يكمن في الحد من عنف العشير بين النساء المتزوجات، أمّا في ما يتعلق بالتدخل الذي نفذته منظمة «كفينا تيل كفينا» (Kvinna Till Kvinna)، فتمثل الهدف الأساسي في تحسين مشاركة المرأة في البرنامج وتثقيف الرجال بشأن البرنامج والمساواة بين الجنسَين.

على صعيد المجتمع المحلي، ركزت التدخلات الواردة في المؤلفات في معظمها على التوعية ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي ومنع حدوثه. ورغم أن قلة من التقييمات سلطت الضوء على حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي في المجتمع المحلي قبل التدخل وبعده، فقد أثبتت نجاحها في التوعية وتبادل المعلومات وزيادة استخدام خدمات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي. وهذا لا يعني أنَّ هذا النوع من البرامج لن يؤثر على النتائج الاقتصادية. فالمثال الخاص بمجموعات «أبانتاجاموكو» في بوروندي قد أثبت نجاح النُّهُج التي يقودها الرجال على صعيد المجتمع المحلي في التدخل الذي يستهدف سُبُل العيش.

عند تنفيذ النُّهُج المحوِّلة للمنظور الجنساني في البرامج المعنية بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي، من المهم أن يجري الاعتراف بالمشاكل الرئيسية التي تواجه الرجال والفتيان في المجتمع المحلي ومعالجتها. وفي بعض الأوضاع الإنسانية، قد تؤثر تجربة النزاع على العنف نتيجة للصدمات التي يعاني منها الرجال، بما في ذلك مفاهيم الذكورية المفرطة بين الرجال، وسلوكيات التكيُّف السلبي، مثل تعاطي الكحول (18، 33). وبالإضافة إلى ذلك، غالبا تترافق النزاعات مع أزمة اقتصادية، فتصبح فرص العمل محدودة بالنسبة للجميع، وتؤثر بشكلٍ كبير على هوية الرجال باعتبارهم معنيين بتلبية الاحتياجات المادية في أُسَرهم (19، 33).

غير أنَّ إشراك الرجال في البرامج المحوِّلة للمنظور الجنساني قد يولد مقاومة للتغيير، مما يفضي إلى انخفاض المشاركة (18 و19 و27). ومن المهم أن تستهدف البرامج مجموعات الرجال والفتيان من أجل تحقيق نواتج محددة، مثل إجراء إحصاءات بشأن سلطة الذكور من أجل تغيير القوانين والسياسات التي تؤثر سلباً على النساء والناجيات، أو المتعلقة بسلطة الأزواج من أجل تحسين ديناميات الأسرة المعيشية (27). ومن هذا المنطلق، ينبغي أن يستخدم النهج نقاط دخول يمكن الوصول إليها لإجراء مناقشات مع الرجال أو التأثير على المشاركين الذكور الذين لديهم استعداد للانفتاح على التغيير، مثل القادة الدينيين أو زعماء المجتمعات المحلية، أو الحلفاء الذكور. (27، 33) وإنَّ تقديم حوافز للمشاركة، مثل التحويلات النقدية المشروطة، قد يكفل مزيداً من المشاركة حسب ما يتَّضح في برنامج «سامانيت جيفان» (26). ومع ذلك، ينبغي أن تُستخدَم المساعدات النقدية وبقسائم شرائية كأداة تكميلية، ويجب اختيار الشروط بشكلٍ متعمَّد عند نشرها لملاءمة كل سياق، لا أن تكون شروط موحدة لجميع السياقات.

على غرار تدابير الحماية المتعلقة بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي، تثبت المؤلفات أنَّ المساعدات النقدية وبقسائم شرائية قد تؤثر في نواتج التحوُّل في المنظور الجنساني على مستوى البرامج التكميلية. وكما ذُكر سابقاً، قد تؤدي المساعدات النقدية وبقسائم شرائية إلى سلطة أكبر للنساء على اتخاذ القرارات، وكذلك بالنسبة للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي عند استرشادهن بالتحليل الجنساني وتحليل العنف القائم على النوع الاجتماعي. وقد ثبت أن الجمع بين المساعدات النقدية وبقسائم شرائية والدعم النفسي الاجتماعي، عند اقترانهما بإدارة حالات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، يصبح من اليسير إحداث تحوُّلات في ديناميات الأسرة وأدوار الجنسَين، أكثر مما يستطيع كل عنصر على حِدة إحداثه (13، 35، 38). ورغم الحاجة إلى مزيدٍ من الأدلة بشأن إدماج المساعدات النقدية وبقسائم شرائية والبرامج المحوِّلة للمنظور الجنساني، تظهر بعض الأدلة المستقاة من البرامج آمالاً واعدة وتستحق مزيداً من البحث، مثل برنامج «سامانيت جيفان» المُبشِّر بالخير (13، 26).

يشكل التصدي للعوائق التي تحول دون إشراك الرجال والفتيان عنصراً حاسماً في تنفيذ نهجٍ محوِّل للمنظور الجنساني. والأدلة المستمدَّة من المؤلفات قد حدَّدت عدة ممارسات جيدة أو واعدة (4، 18، 25، 27، 28، 33):

- وضع نظام للاستجابة لحالات الطوارئ من أجل التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وضمان إشراك الرجال باعتبارهم مشاركين نشطين في عنصرَي التصدي للعنف ومنع حدوثه.
- تقديم الدعم النفسي الاجتماعي ودعم الصحة النفسية إلى الرجال المتضررين من النزاع بوصفهم ضحايا وشهود.
- مساعدة الرجال في التحوُّل الشخصي من أجل بناء هويات صحية وغير عنيفة ومتكافئة بين الجنسَين بعد انتهاء النزاعات.
- إشراك الرجال في التثقيف الرامي إلى تحقيق المساواة بين الجنسَين، وتقاسم مهام الرعاية والمهام المنزلية، والوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، والتعاون الاقتصادي في الأسرة المعيشية.
- إدراج الرجال كمرشدين وقادة في البرامج المحوِّلة للمنظور الجنساني.
- مسائلة الرجال أمام النساء أو المنظمات التي تقودها النساء في البرنامج أو المجتمع المحلي.

يتناول العديد من هذه التوصيات المعايير الفردية والأسرية والمجتمعية؛ أما التوصيات المتعلقة بالتغيير المؤسسي فهي نادرة. وتمَّ تحديد مثالَين على التغيير المؤسسي. وفي عام 2021، نشرت هيئة الإغاثة "كير" تقييماً ومجموعة أدوات لمبادرة بعنوان "قيادة المرأة في حالات الطوارئ"، قدمت أدلة وإطاراً لإشراك النساء اللاتي يعشن في أوضاع نزاع بوصفهن شريكات في البرنامج في مجال الاستجابة الإنسانية (39). وتمثلت النتيجة في تنفيذ برامج محوَّلة للمنظور الجنساني شارك فيها الرجال والفتيان في المجتمع المحلي، وساهمت في تحسين مشاركة النساء في الاجتماعات المجتمعية وفي تخفيف الأعباء المنزلية الملقاة على عاتقهن.

أظهرت دراسة حالة إفرادية أدرجت في وعد الفاو بـ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" المثال الوحيد الذي حدد من سياسة التغيير الرامية إلى الحد من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي والتعرُّض له (17). وعكفت منظمة «بانانا لينك» غير الربحية على بناء قدرات نقابات العمال في البلدان المنتجة للموز والأناناس من أجل النجاح في مناصرة وضع سياسات تحمي العمال من التحرُّش الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، مما يزيد من حماية المرأة من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي والتعرُّض له.

اعتبر عدد من الخبراء من بين المخبرين الرئيسيين أنَّ عدم وجود برامج محوَّلة للمنظور الجنساني في الاستجابة الإنسانية يرجع إلى فشل أو عدم كفاية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع القطاعات الإنسانية. وعلى نحوٍ مماثل، استمرَّ بعض المخبرين الرئيسيين في التوصية بأن تُصمَّم البرامج بقيادة الناجيات، ما يجعل تمكينهن في محور عملية التنفيذ. وتقدم مبادرة "قيادة المرأة في حالات الطوارئ" توجيهات لمعالجة هذه المسألة على وجه التحديد، غير أنه جرى أيضاً تحديد نُهُج أخرى خلال مقابلات المخبرين الرئيسيين. وأشار أحد المخبرين الرئيسيين إلى استخدام نهج الحماية المجتمعية بقيادة المرأة، حيث قامت النساء في البرنامج بتحديد السُبُل الخاصة بتمكينهن الاقتصادي على نحوٍ آمن، مثل سُبُل كسب العيش والمهارات اللازمة لبناء أنفسهن. وكثيرا ما اعتُبر النهج القائم على الناجيات عاملاً أساسياً في تحقيق المساواة بين الجنسَين.

من خلال كل من استعراض المنشورات ومقابلات المخبرين الرئيسيين، تباينت القياسات الكمية للتغيير المحوَّل للمنظور الجنساني عبر التدخلات، غير أنَّ الممارسات الجيدة تشير إلى استخدام أساليب نوعية أو أساليب مختلطة من أجل تقييم هذه النواتج (33). وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يحدث قياس التحوُّل الجنساني وتنفيذه في المجتمعات المحلية على مدى فترات أطول، إذ أنَّ هذه التغييرات قد تحتاج إلى مزيدٍ من الوقت لتطبيقها (27، 33). وبوجه عام، ثمة حاجة إلى مزيد من الأدلة على كيفية تيسير التغيير المؤسسي وقياسه بصورة منهجية في النُهُج المحوَّلة للمنظور الجنساني.

النُهُج القائمة على إضفاء الطابع المحلي

النماذج البرنامجية والتدخلات

من خلال 14 تدخلاً ونماذج برنامجية قائمة على الدمج بين برامج التصدي للعنف القائم على الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي، أدرج ستة منها منظمات محلية في تصميم و/أو تنفيذ برامجها (4، 16، 22، 31، 35، 38). وفي كل منها، قادت الجهات الفاعلة المحلية بشكل رئيسي تصميم وتنفيذ عناصر التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، على الرغم من أنَّ بعض الجهات الفاعلة المحلية تولت التنفيذ في مناطق أخرى أيضاً. ونورد في ما يلي النماذج البرنامجية والتدخلات:

- في تدخل لجمعيات الادخار والقروض القروية اضطلعت به منظمة «العمل ضد الجوع» (Action Against Hunger) في عام 2014 لصالح النازحين داخلياً في أوغندا، قام الشركاء المحليون ومنظمة التمكين والدعم الريفي المجتمعي (CRESO) ومنظمة «آينيت» (AYINET) بتنفيذ مسارات وخدمات إحالة حالت العنف القائم على النوع الاجتماعي (4).

- في البرامج المتكاملة لتعزيز سُبُل العيش والتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مع برنامج «ميد 51» (Made 51) في ماليزيا، أُدرِجَت مجموعة متنوعة من المنظمات المجتمعية في تصميم التدخل للوصول إلى اللاجئات في ما يتعلق بالتدخل الموجّه لتعزيز سُبُل العيش، وتمَّ بناء قدرات المنظمات المجتمعية من أجل توفير آليات إحالة لحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي لأغراض الاستجابة ودعم سُبُل العيش وتوفير المأوى للناجيات في المجتمع المحلي (16). وتمثلت منظمات المجتمع المحلي في ما يلي: تحالف لاجئي تشين، ومشروع إلهام (اللاجئون من الشرق الأوسط، ووسط وغرب آسيا، وأفريقيا)، وإنغ رو (التي تعمل في إطار المجموعة النسائية التابعة للجنة كاشين للاجئين)، وكاوبريس (مجموعة مون للنساء اللاجئات)، ومان غثا (مجموعة تشين للنساء اللاجئات)، وباو جي (مجموعة كارين للنساء اللاجئات)، ومنظمة تشين النسائية، وجمعية الروهينجا في ماليزيا، وشبكة تنمية نساء الروهينجا، ومجموعة دعم نسائية في إيبوه، بيراك.

- وجاءت الأمثلة المتبقية من نموذج برنامج إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي المدمجة في المساعدات النقدية وبقسائم شرائية من مفوضية اللاجئين النسائية وهيئة الإغاثة «كير» ، والذي تم تنفيذه للاجئين والنازحين داخلياً والمهاجرين في أربعة مواقع: واحد في كولومبيا بالشراكة مع مؤسسة المهنيين من أجل التنمية المجتمعية الشاملة (CORPRODINCO)، وواحد في شمال غرب سوريا، أولاً مع منظمة إحسان للإغاثة والتنمية، ثم منظمة سوريا للإغاثة والتنمية، واثنان في الإكوادور، وواحدة في إل أورو مع مؤسسة كويميرا ومنهاج أمريكا اللاتينية للمشتغلين بالجنس، وواحدة في غواياكيل مع المركز الإكوادوري للنهوض بالمرأة، و منظمة النساء للنساء، والاتحاد الوطني للعمال المهاجرين والفلاحين. وفي كل موقع، دعم الشريك المحلي عملية التكيُّف مع السياق المعني، وقاد تنفيذ النموذج البرنامجي، وأتاح إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي للناجيات منه (22، 31، 35، 38).

من الممارسات الإنسانية في حالات الكوارث

الشراكات المحلية في فانواتو

استُمدَّ أحد الأمثلة على إضفاء الطابع المحلي في البرامج المتكاملة للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي من تدخلٍ اضطلعت به منظمة أوكسفام وهيئة الإغاثة «كير» و صندوق الأمم المتحدة للسكان في أعقاب الإعصار الاستوائي هارولد الذي ضرب فانواتو عبر استعراض المنشورات. واستعان التدخل بتقنية الكتل المتسلسلة من أجل تقديم المساعدة النقدية، وتعزيز الشمول المالي الرقمي، وتوفير الدعم التجاري لصاحبات الأعمال على الصعيد المحلي، إلى جانب مسارات إحالة العنف القائم على النوع الاجتماعي. وتمثَّل جزءٌ من تصميم البرامج وتنفيذها في بناء اتحادٍ من المنظمات غير الحكومية المحلية بُغْيَة تيسير استخدام تقنية الكتل المتسلسلة التي تدرَّجت بعد ذلك إلى شركاء آخرين، إلى جانب جلسات بناء القدرات بشأن التخفيف من حدة العنف القائم على النوع الاجتماعي ومسارات الإحالة على الصعيد المحلي.

موجز التحليل

أفضى التعاون مع الشركاء المحليين في كثير من الأحيان إلى التنفيذ الصارم لعناصر التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، حيث قدمت المنظمات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني المحلية خبراتها في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، والتكيُّف مع السياق المعني، والوصول إلى المجتمعات النازحة والمهمشة. فعلى سبيل المثال، أُجريَ تقييم للتدخل الذي اضطلعت به منظمة «العمل ضد الجوع» (Action Against Hunger) في أوغندا، وأظهرت نتائجه أنَّ دور منظمة التمكين والدعم الريفي المجتمعي (CRESO) ومنظمة آينيت (AYINET) كشركتَين تنفيذيَّتَين كان بمثابة خطوة استراتيجية استثنائية إذ لم يكن لدى منظمة «العمل ضد الجوع» خبرة واسعة في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي (4). وعندما عملت هيئة الإغاثة «كير» ومفوضية اللاجئين النسائية في أربعة مواقع على تنفيذ البرنامج المتكامل في مجال إدارة الحالات وتحويل الأموال، تمَّ إشراك الشركاء المحليين في وقتٍ مبكر وجرى العمل على تكييف تصميم البرنامج مع السياق المعني من أجل تلبية احتياجات الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي في مجتمعاتهن المحلية (22، 31، 35، 38). وبالإضافة إلى ذلك، بالنسبة إلى البرنامج الذي نفذته هيئة الإغاثة «كير» ومفوضية اللاجئين النسائية في غوايكيل، الإكوادور، سمحت الشراكة مع مؤسسة «موخير إي موخير» (Fundación Mujer y Mujer)، وهي منظمة محلية لمجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وعديمي الرغبة الجنسية، بالوصول الآمن إلى الناجين في هذا المجتمع المهمش، مما زاد من مشاركة الأفراد من ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة في البرنامج (38). واستخدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين استراتيجية مماثلة في تدخلها في ماليزيا؛ حيث سمحت الشراكة مع العديد من المنظمات المجتمعية للمفوضية بالوصول إلى اللاجئين والمهاجرين من مختلف بلدانهم الأصلية.

في ما يتعلق بالبرامج ذات عناصر مماثلة في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي التي لم تعمل الشركاء المحليين، بدت الاختلافات مختلطة بين البرامج والتدخلات التي خضعت للتقييم. وتمَّ تطبيق تدخُّلَين فقط معنيَّين بتنفيذ إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي من دون العمل مع شريكٍ محلي. وتولَّت لجنة الإنقاذ الدولية قيادة كلا التدخلَين في مفرق، الأردن، حيث تمَّ تنفيذ التدخل الأوَّل في عام 2015 مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين كوسيط للإحالة، وتمَّ تنفيذ التدخل الثاني في عام 2017 مع مفوضية اللاجئين النسائية ومنظمة «ميرسي كوربس» (Mercy Corps). وفي تدخل اضطلعت به لجنة الإنقاذ الدولية في عام 2015، سلطت نتائج التقييم الضوء على مخاطر الحماية المرتبطة بالمساعدات النقدية، والتي كانت تُعزى إلى عدم وجود تحليل جنساني شامل قبيل التنفيذ. وفي تدخلها الثاني في عام 2017، تمَّ إجراء تقييمات مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في المجتمعات المحلية المستقبِلة، واستُرشِدَ بها في الاعتبارات الخاصة بالبرنامج في ما يتعلق بالمساعدات النقدية، مما ساهم في الحد من المخاطر وقلَّل نسبة التعرُّض للعنف القائم على النوع الاجتماعي عموماً.

في ما يتصل بمسارات إحالة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، أشار منشورٌ واحد فقط إلى تدخلٍ أُجريَ من دون شريك محلي — وهو تقييم لتدخل اضطلعت به منظمة إنقاذ الطفولة في النيجر (20). ومع ذلك، أشارت هذه الوثيقة إلى نتائج مستمدة من كل من تقييم مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي وتقييم الرصد، واللَّذين استُرشِدَ بهما لاحقاً في البرنامج. وأظهر التقييم أنَّ منظمة إنقاذ الطفولة تفتقر إلى الخبرة في مجال المساواة بين الجنسَين والحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في البرنامج، وأوصى بتصميم البرنامج مع محاولة تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتيسير الشراكات المحلية مع مقدمي خدمات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي من أجل تحسين ما يقدّمونه من برامج شاملة في هذا المجال.

ومع ذلك، لم تُنفَّذ جميع الشراكات المحلية التي تمَّ تحديدها في استعراض المنشورات بسلاسة في خلال عملية التنفيذ. وفي تدخل اضطلعت به منظمة «العمل ضد الجوع» (Action Against Hunger) في أوغندا، أبرز التقييم أنَّ منظمة التمكين والدعم الريفي المجتمعي (CRESO) وسَّعت نطاق قدراتها من أجل تنفيذ عناصر التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي الخاصة بالبرنامج (4). وبالمثل، واجه البرنامج الذي نفذته هيئة الإغاثة «كير» ومفوضية اللاجئين النسائية في غوايكيل، الإكوادور، صعوبةً في تجنيد المشاركين في البرنامج مع الأشخاص ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة، على الرغم من العمل مع شريك محلي هو المركز الإكوادوري للنهوض بالمرأة وعملها (CEPAM) الذي شارك في تصميم البرنامج. وللتعويض عن ذلك، انضمَّت مؤسسة «موخير إي موخير» (Fundación Mujer y Mujer) بصفتها شريكاً إضافياً بعد بدء تنفيذ البرنامج، وهي منظمة تتمتع بخبرة مع الأفراد من ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة. وعلى هذا النحو، لم يجرِ تصميم البرنامج بفعالية منذ البداية لاستقطاب المشاركين من ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة، وتمَّ تعديله في منتصف الطريق، مما أدى إلى إحراز بعض التقدم، غير أن الشركاء ما زالوا يكافحون لاستقطاب عدد كاف من المشاركين من ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة من أجل التوصل إلى تحليلات مصنَّفة (38).

بالنسبة إلى بعض الشركاء المحليين، ساهم هذا التعاون بتعزيز قدراتهم ومعارفهم الحالية كمنظمات. وفي تدخل اضطلعت به مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في ماليزيا، عززت المنظمات المجتمعية قدرتها على تنفيذ البرامج في مجالات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي ودعم سُبُل العيش وتأمين المأوى (16). وبالمثل، في تدخل اضطلعت به هيئة الإغاثة «كير» ومفوضية اللاجئين النسائية في الإكوادور، تمكنت منظمتان محليتان هما مؤسسة «كيميرا» (Fundación Quimera) ومنصة أمريكا اللاتينية للمشتغلين بالجنس من النظر أبعد من خبراتها المنعزلة، وتبادل المعارف بشأن النُّهُج التي تركز على الناجين، والمبادئ الإنسانية، والعمل مع المهاجرين الفنزويليين (31).

في إطار تنفيذ برنامج إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي الدامجة للمساعدات النقدية وبقسائم شرائية، الذي اضطلعت به مفوضية اللاجئين النسائية وهيئة الإغاثة «كير»، قاد الشركاء المحليون تنفيذ عناصر التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي وكذلك عناصر المساعدات النقدية وبقسائم شرائية. وأظهرت التقييمات أنَّ الدروس البرنامجية المستفادة تمثَّلت بإضفاء طابع محلي على البرنامج عبر نجاح كل شريك محلي في تنفيذ المساعدات النقدية وبقسائم شرائية (22ـ و31، و35، و38).

في حين تشتمل مجالات التركيز الأخرى في هذه الدراسة على قواعد أدلة معتدلة إلى كبيرة يمكن استقاء الدروس المستفادة منها، إلا أنَّه لم يجرِ إضفاء طابع محلي عليها بما يكفي. وحددت الممارسات الجيدة التالية من الدروس المستفادة وتوصيات البرامج أو التدخلات التي تنفذ نهجاً محلياً (4، 16، 22، 31، 35، 38):

- تحديد وإشراك الجهات الفاعلة المحلية في تصميم البرامج وتنفيذها في وقت مبكر.
  - **الاستفادة من معرفة الشركاء المحليين من أجل تخصيص التدخلات لتكون ملائمة للسياق وإيلاء الأولوية لإدراج مدخلاتهم في تصميم البرامج.**
  - **التعاون مع الشركاء المحليين من أجل تنفيذ المكونات التي يتمتعون بخبرة فيها.**
  - **الاستفادة من وصول الشركاء المحليين إلى المجتمعات المهمشة أو الضعيفة.**
- تقييم قدرات جميع الشركاء المعنيين. استخدم النتائج من أجل الاسترشاد بها في ملكية مكونات البرنامج والتمويل، وتقييم الفرص لتعزيز المعرفة والمهارات، وتحديد خطوط اتصال قوية.
- التأكد من أن جميع الشركاء على دراية بكل مكون من مكونات البرامج وأهدافها من أجل تنفيذها بشكل عام.
- بالنسبة إلى المنظمات غير الحكومية أو المنظمات التابعة للأمم المتحدة، رسم خرائط لمقدمي الخدمات المحليين ذات الصلة وتيسير نُظُم الإحالة للمشاركين في البرنامج؛ وهذا يمكن أن يساعد أيضاً في تحديد الشركاء المحليين.

اعتبر معظم المخبرين الرئيسيين أنَّ الممارسات التي تقضي بإضفاء الطابع المحلي على البرامج الإنسانية محدودة، بل إنَّها غائبة في بعض الحالات، ودعوا إلى مزيد من الشراكة بين الشركاء الدوليين ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية، ولا سيَّما المنظمات التي تقودها المرأة. وبالنسبة إلى الخبراء على الصعيد المحلي، أتاحت الشراكة المحلية التنسيق بين البرامج المماثلة في المناطق، والتعرُّض للجهات المانحة والتمويل، وبناء القدرات اللازمة لتلبية تلك المتطلبات. وفي ما يتعلق بالخبراء العاملين على الصعيد العالمي أو داخل المنظمات الدولية أو المنظمات الدولية غير الحكومية، استشهد أيضاً بتبادل المعارف والتعرُّض للتمويل وبناء القدرات. وعلى غرار التغيير المحوَّل للمنظور الجنساني، ثمة حاجة إلى مزيد من الأدلة بشأن الممارسات المتعلقة بإضفاء الطابع المحلي داخل هذه القطاعات وعبرها.

التوجيهات والأدوات وأُطُر الرصد والتقييم

طوَّر الممارسون في مجال العمل الإنساني العديد من الوثائق التوجيهية والأدوات وإطارات الرصد والتقييم في جميع قطاعات المساواة بين الجنسَين والتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي بُغْيَة المساعدة في تصميم البرامج وتنفيذها. وحدَّدت المنشورات 20 وثيقة تمَّ تسليط الضوء عليها أدناه، تمَّ تصنيفها حسب نوعها ومجالات تركيزها، مع وصف أدواتها وكذلك صلتها بالبرامج المتكاملة المُحدِثة للتحوُّل الجنساني في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي.

دمج التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي ودعم سُبُل العيش والقطاعات الأخرى	
التوجيهات*	**المبادئ التوجيهية لدمج تدخلات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي في المعونة الإنسانية:** نشرت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بالاشتراك مع المجموعة العالمية للحماية: الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له، هذه التوجيهات في عام 2015، والتي توفر توصيات لتصميم البرامج ورصدها وتقييمها من أجل تنفيذ البرامج في قطاعَي دعم سُبُل العيش ودعم الأمن الغذائي والزراعة.
التوجيهات*	**دعم سُبُل العيش وحماية النازحين المُدمجة في الاستجابة الإنسانية الحضرية:** تتضمن هذه المذكرة التي وضعتها لجنة الإنقاذ الدولية مع اللجنة الوطنية للاجئين ومنظمة الرؤية العالمية في عام 2017، كجزءٍ من «مبادرة مدن أقوى» ، توجيهات ومؤشرات وأفضل الممارسات والمبادئ والموارد بشأن دمج نواتج الحماية، بما في ذلك برامج التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي ودعم سُبُل العيش.
التوجيهات*	**سيف ذو حدَّين: دعم سُبُل العيش في حالات الطوارئ:** نشرت مفوضية اللاجئين النسائية هذه الوثيقة التوجيهية مع الإصدار 1 من أداة تقييم تحليل الفئة العمرية في ما يتعلق بسُبُل العيش والمخاطر في عام 2014. وتوضح هذه الوثيقة الدروس والفجوات والفرص المتعلقة بدمج التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي في برامج دعم سُبُل العيش في الأوضاع الإنسانية.
التوجيهات*	**إطار الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي:** أُنشِئ هذا الإطار الذي نشرته منظمة «إنترأكشن» (InterAction) في عام 2021 بالتعاون مع 15 منظمة، ويشكل مجموعة من النُّهُج الموجَّهة التي تهدف إلى مساعدة الممارسين في تحليلهم وتصميم البرامج والقياس من أجل تقييم نواتج الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي. ولم يجرِ احتواء هذه التوجيهات أصلاً في استعراض المنشورات أو مقابلات المخبرين الرئيسيين، ولكن تمَّ إدراجها بناءً على توصية المراجعين.
الأداة	**أداة تقييم تحليل الفئة العمرية في ما يتعلق بسُبُل العيش والمخاطر:** يحدد هذا الإصدار الثاني من مجموعة الأدوات المذكورة أعلاه، والذي نشرته مفوضية اللاجئين النسائية في عام 2016، سبيلاً لتحديد مخاطر العنف القائم على النحو الاجتماعي المرتبطة بسُبُل العيش، ويُسترشَد به في نُظُم الرصد من أجل تصميم البرامج وتنفيذها.
الأداة	**إدماج الحماية والتخفيف حدة العنف القائم على النوع الاجتماعي في برامج دعم سُبُل العيش:** قائمة التوصيات المرجعية هذه التي أعدَّتها مفوضية اللاجئين النسائية بالتفصيل توضح بالتفصيل كيف يمكن لواضعي البرامج الاقتصادية التخفيف من حدة مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي وبناء عناصر وقائية في تصميم البرامج وتنفيذها عبر أنواع متعددة من برامج دعم سُبُل العيش، مثل النقد لقاء العمل، والتدريب على المهارات المهنية، والثروة الحيوانية، والزراعة والمحاصيل، والمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة، والتمويل البالغ الصغر.
الأداة	**مجموعة أدوات حول جمع البيانات الجنسانية وبيانات الأصول في تقييمات البرامج النوعية والكمية:** تحدد مجموعة الأدوات هذه، التي طوَّرها المشروع المعني بالنوع الاجتماعي والزراعة والأصول من المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية والمعهد الدولي لبحوث الثروة الحيوانية في 2012، عملية لرصد وتقييم الأساليب المختلطة من أجل تحديد البيانات الجنسانية وبيانات الأصول في قطاع الزراعة. واستُمدَّت هذه التوجيهات من الممارسات القائمة في عالم التنمية.

دمج برامج التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والمساعدات النقدية	
التوجيهات*	موجز بشأن المساعدات النقدية وبقسائم شرائية والتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي: توجيهات عملية للممارسين في مجال العمل الإنساني: تمَّ إعداد هذا الموجز من خلال جهود مشتركة بذلتها 15 منظمة ساهمت بخبراتها لإنشائه وتصميمه واستعراضه. وقامت هيئة الإغاثة «كير» (في الولايات المتحدة الأمريكية) بقيادة هذه العملية وتمويلها. ويقدّم هذا الموجز توجيهات تفيد الممارسين في دراسة وإدماج المساعدات النقدية وبقسائم شرائية في برامج التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي طوال دورة البرنامج.
أداة التوجيه	دليل الحماية في التدخلات القائمة على المساعدات النقدية: أعدَّت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين هذه الوثيقة بمدخلاتٍ واستعراضٍ من قِبل المجلس الدنماركي للاجئين، ومنظمة أوكسفام، ومنظمة إنقاذ الطفولة، ومفوضية اللاجئين النسائية، والمجموعة العالمية للحماية، وبرنامج الغذاء العالمي، وتحدّد الوثيقة اعتبارات الحماية، وتدمج التخفيف من حدة مخاطر الحماية في البرامج المتعددة القطاعات باستخدام المساعدات النقدية وبقسائم شرائية. كما تحتوي الوثيقة على أداة تحليل مخاطر ومنافع الحماية.
الأداة	مجموعة أدوات لتحسين المساعدات النقدية من أجل الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي: في عام 2018، نشرت مفوضية اللاجئين النسائية ولجنة الإنقاذ الدولية ومنظمة «ميرسي كوربس» (Mercy Corps) سلسلة من الأدوات لمساعدة الممارسين في تعميم اعتبارات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي في المساعدات النقدية وبقسائم شرائية، وإدماج هذه المساعدات في إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي. وتتضمَّن مجموعة الأدوات هذه أيضاً دراسة حالات إفرادية ودروس أخرى مستفادة، وقد صُمِّمَت لتوجيه الممارسين في مجال المساعدات النقدية على الصعيد الميداني والمتخصصين في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي.
الأداة	المساواة بين الجنسَين والمساعدات النقدية وبقسائم شرائية: أصدرت مجموعة «كي إيد كونسلتينج» (Key-Aid Consulting) هذا المورد بتمويل من هيئة الإغاثة «كير» في عام 2020، وهو يجمع الأدوات والتوجيهات المتاحة، ويضمُّ هذا الجدول العديد من تلك الأدوات والتوجيهات كمورِدٍ سريع للوثائق المتعلقة بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي وتوزيع المساعدات النقدية وبقسائم شرائية في مجال ممارسة العمل الإنساني.
النُّهُج المحوِّلة للمنظور الجنساني	
التوجيهات*	إنهاء العنف ضد النساء والفتيات: هذه الوثيقة التي وضعتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسَين وتمكين المرأة في عام 2013 تعرض التوصيات والدروس المستفادة والممارسات المتعلقة برصد وتقييم نُهُج المساواة بين الجنسَين والمحوِّلة للمنظور الجنساني.
التوجيهات	رصد التحوُّلات في الأعراف الاجتماعية: وثيقة توجيهية أعدَّتها منظمة النهوض بالتعلم والابتكار بشأن معايير النوع الاجتماعي (ALiGN) ومنظمة التنمية الدولية (ODI) ونشرتها منظمة «بريفنشن كولابوريتف» (Prevention Collaborative) في عام 2021، تضمّ توصيات ودراسة حالات إفرادية وأدوات بشأن رصد التحوُّلات في الأعراف الاجتماعية، ولا سيَّما المعايير الجنسانية في البرامج.
أداة التوجيه	حزمة تنفيذ إطار احترام المرأة: إطار «احترام المرأة: الوقاية من العنف ضد المرأة» وضعته هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسَين وتمكين المرأة (UN Women) ومنظمة الصحة العالمية في عام 2019، يحدد الخطوات المتعلقة بتصميم أنشطة منع العنف ضد المرأة وتنفيذها ورصدها وتقييمها.
أدوات الاستعراض	أدوات لقياس مؤشرات المساواة بين الجنسَين وتمكين المرأة في الأوضاع الإنسانية: استعراض لمنشورات محكمة من تأليف جولارت وآخرون في عام 2021، يقدّم 19 مجموعة أدوات بشأن الأدوات والأساليب والمؤشرات لقياس المساواة بين الجنسَين وتمكين المرأة، ويلخّص الأُسُس الاستدلالية بهذا الشأن.

ملاحظة: *تشير إلى التوجيهات التي تتضمن مواصفات خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

الجزء 2

البرمجة المتكاملة في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي:

الأطفال والمراهقات

نماذج عن البرامج والتدخلات

في الأوضاع الإنسانية، تواجه الفتيات منذ عمر الـ 10 سنوات الخطر، وقد يتعرَّضن للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وهو يشمل زواج الأطفال وفقاً للتعريف الوارد في هذا الاستعراض (1). ومن أجل حماية الفتيات المراهقات، ينبغي تصميم برامج للانتعاش الاقتصادي تدمج الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتخفيف من حدَّته والتصدي له، بل إنَّ هذا النوع من البرامج يوفر لهن أيضاً الدعم اللازم لتجنُّب الصدمات النفسية والتعافي منها في خلال المراحل العمرية للنمو (21، 36). وفي إطار استعراض المنشورات، سلطت ثلاثة منشورات الضوء على نموذجَين وثلاثة تدخلات في ما يتعلق بالبرمجة المتكاملة والمحوَّلة للمنظور الجنساني في مجال الانتعاش الاقتصادي والتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي للمراهقات في الفئة العمرية من 10 إلى 19 عاماً.

تمَّ تحديد نموذجَين برنامجيَّين في الاستعراض هما **برنامج «كومباس» (COMPASS) التابع للجنة الإنقاذ الدولية** وبرنامج **«تمكين الفتيات» (Girl Empower)**:

- جمع برنامج «كومباس» (COMPASS) بين بناء المهارات الحياتية ومناقشات بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة الجنسية والإنجابية مع الشابات بوصفهنَّ مرشدات وميسّرات (1). وتمَّ تنفيذ برنامج «كومباس» (COMPASS) آنذاك في ثلاثة مواقع: إثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وباكستان. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ترافق برنامج «كومباس» (COMPASS) مع مساعدات نقدية وبقسائم شرائية. وفي إثيوبيا، تمَّ استبداله بالتدريب على المهارات التجارية والمهنية. أمّا في باكستان، تمَّ تنفيذ التدريب المهني وحده. وأبلغ كل موقع عن تحسُّن ملحوظ في نتائج الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، مع زيادة الوعي بالمخاطر وتعزيز مقدِّمي الخدمات وتوضيح الآفاق المستقبلية. ويتضمَّن هذا البرنامج أيضاً مجموعات مناقشة بين مقدمي الرعاية الذين قدَّموا نُهُجاً محوَّلة للمنظور الجنساني.

- ساهمت النتائج المُستمدَّة من برنامج «كومباس» (COMPASS) في إنشاء نموذج برنامج «تمكين الفتيات» (Girl Empower). وفي إطار هذا البرنامج، تمَّ تجميع منهاج دراسي يركّز على المهارات الحياتية ويتمدُّ لفترة 32 أسبوعاً، ويتناول البقاء في مأمن من العنف القائم على النوع الاجتماعي، ومجموعات مناقشة مع مقدمي الرعاية، ومسارات الإحالة إلى مقدمي خدمات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي على الصعيد المحلي، مع مساعدات نقدية مشروطة (12). في تقييم تجريبي عنقودي عشوائي مراقب لهذا البرنامج في ليبيريا، تبيّن أنَّ اقتران هذا البرنامج بتوزيع المساعدات النقدية قد ساهم في تخفيض احتمال الزواج بنسبة 50 بالمئة مقارنةً بتنفيذ البرنامج من دون مساعدات. وبالمقارنة مع الفتيات اللواتي لم يشاركنَ في برنامج «تمكين الفتيات»، سجَّلت الفتيات المشاركات في البرنامج إلماماً أفضل بالأمور المالية والسلوكيات ذات الصلة، مثل ادخار المال وتطبيق مهارات التخطيط المالي.

نفَّذت مفوضية اللاجئين النسائية التدخلات المتبقية المحددة في إثيوبيا وتنزانيا وأوغندا (28). واستخدم كلٌّ منها نهجاً قائماً على الأصول لتطوير المهارات الرئيسية وتوفير الوصول إلى الموارد المتعلقة بأربعة أصول أساسية: البشرية والاجتماعية والمالية والمادية. وجمعت هذه التدخلات بين مساحات مأمونة للفتيات، وتثقيفهن بالمهارات الحياتية والمالية الملائمة لأوضاعهن، وتوفير إرشادات من الفتيات الأكبر سناً إلى الفتيات الأصغر سناً في البرنامج؛ وأتاح ذلك توفير الدعم الاجتماعي لمهارات القيادة بالنسبة إلى الفتيات الأصغر سناً، وساهم في تطوير مهارات القيادة والتمكين لدى الفتيات الأكبر سناً. وفي وقت النشر، لم يكن قد استكمل سوى تقدير التقييم المتوسط، غير أن النتائج أظهرت نسباً أعلى من الفتيات اللواتي أبلغن عن تتبُّع نفقاتهن ودخلهن وكان لديهن خطة سلامة للتنقل حول المخيم (28). وفي التدخل الذي تمَّ تنفيذه في إثيوبيا، اشتمل البرنامج على مساعدات عينية للوازم المدرسية وغيرها من المواد الأساسية من أجل معالجة بعض العقبات التي تقف عائقاً أمام التعليم.

موجز التحليل

بين نماذج البرامج والتدخلات المذكورة أعلاه، اشتملت معظمها على منهاج دراسي لبناء المهارات في عناصر الانتعاش الاقتصادي الخاصة بها من أجل تحسين المهارات المالية، مثل الإلمام بالقراءة والكتابة أو الحساب أو إدارة الأموال، وسُبُل العيش، مثل الدورات التدريبية على الخياطة أو تصفيف الشعر أو صناعة الصابون أو مهارات الحاسوب. واستُخدِمت أساليب مماثلة لوضع برامج قائمة على المناهج الدراسية أيضاً في ما يتعلق بعناصر التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وركَّزت على المهارات النفسية الاجتماعية والتخفيف من حدة مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي والتوعية بها. وفي كل نموذج من نماذج البرامج أو التدخلات، تمَّ استخدام المساحات المأمونة الخاصة بالفتيات من أجل تنفيذ البرنامج.

خلافاً للبرامج المخصَّصة للنساء البالغات، يتطلَّب تنفيذ البرامج المخصَّصة للفتيات المراهقات دعماً كبيراً من المجتمعات المحلية والآباء ومقدمي الرعاية. وساهمت جميع البرامج والتدخلات في إذكاء الوعي بالبرنامج في المجتمع المحلي قبيل التنفيذ. وتعزز ذلك من خلال النُّهُج المحوَّلة للمنظور الجنساني، والتي عملت على إدراج أولياء الأمور ومقدمي الرعاية والمجتمعات المحلية في البرنامج أيضاً. وفي نماذج البرامج التابعة للجنة الإنقاذ الدولية، تمَّ تفعيل مجموعات المناقشة مع مقدمي الرعاية، وهي سلسلة من المناقشات الميسَّرة بين الأطفال المشاركين في البرنامج وأولياء أمورهم أو مقدمي الرعاية (1، 12). أمّا بقية التدخلات فكانت موجَّهة إلى أولياء الأمور والمعلمين وأعضاء المجتمع المحلي والقادة الدينيين، من خلال برامج تعليمية تتناول احتياجات الفتيات وإمكاناتهن، أو الشمول القائم على المشاركة في كل مرحلة من مراحل المشروع. واشتملت جميع نماذج البرامج أو التدخلات على توجيهات تقدّمها الفتيات الأكبر سناً أو النساء إلى مجموعة الفتيات الأصغر سناً في البرنامج، مما عزز الدعم الاجتماعي المقدَّم للفتيات الأصغر سناً ودعم قيادة الفتيات والنساء الأكبر سناً (1، 12، 28).

تضمَّن برنامجان فقط توفير الأصول، إما من خلال تحويل نقدي مشروط (12) أو من خلال مساعدات عينية (28). وعلى النحو المُشار إليه سابقاً في استعراض المنشورات الماثل، إنَّ المساعدات النقدية وبقسائم شرائية من شأنها أن تعزز أنشطة البرنامج، ولكنها لا تشكّل الأداة الوحيدة للانتعاش الاقتصادي. وعلى عكس البرامج المخصَّصة للبالغين، تبيَّن أنَّ المساعدات المالية المشروطة أو المقيَّدة هي أكثر فعالية بالنسبة للمراهقات في الأوضاع الإنسانية عندما تكون مربوطة بعناصر أخرى في البرنامج، مقارنةً بفعالية أقل للتحويلات النقدية غير المشروطة أو لعدم تقديم مساعدات نقدية (36). وبالتالي، إنَّ المساعدات النقدية وبقسائم شرائية كفيلة بإزالة العوائق الاقتصادية التي تحول دون المشاركة في البرامج وبالمساهمة في تحسين النتائج، بحسب ما أبرزه تقييم برنامج «تمكين الفتيات» التابع للجنة الإنقاذ الدولية في ليبيريا (12، 36) .

أظهر كل نموذج من نماذج البرامج هذه تأثيراته على الانتعاش الاقتصادي والوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتخفيف من حدته، وخاصة مخاطر زواج الأطفال والعنف الجنسي، وهذا يعكس الممارسات الجيدة المحددة في هذا المنشور (1، 2، 12، 21، 28، 36):

- تنفيذ البرامج في أماكن مأمونة للفتيات حرصاً على سلامتهن الجسدية والعاطفية وكي يُسمَح لهن بمناقشة القضايا بحرية.
- تضمين جلسات توجيه من قِبل المراهقات الأكبر سناً إلى الفتيات الأصغر سناً، أو تدريب الشابات في المجتمع المحلي على تنفيذ المنهاج مع المراهقات من أجل تحسين مهارات القيادة لديهن وضمان كفاءتهن الثقافية وحصولهن على الدعم الاجتماعي في المجتمع المحلي، بما يتجاوز الدعم الذي يحصلنَ عليه من أولياء الأمور ومقدِّمي الرعاية.
- ينبغي تصميم عملية التنفيذ بما يشمل الفتيات التي يصعب الوصول إليهن، ولا سيَّما المراهقات الأصغر سناً والفتيات ذوات الإعاقة. وينبغي لتقييمات الاحتياجات التي أُجرِيَت قبل مرحلة التنفيذ أن تعكس ذلك وأن توجّه مرحلة التصميم.
- تتطلب البرامج المخصَّصة للمراهقين موافقة من معظم أطياف المجتمع المحلي لكي تتكلل بالنجاح — بما يشمل حملات إذكاء الوعي بالبرنامج، وكذلك النُّهُج التشاركية التي تتيح للمجتمعات المحلية فرصة المشاركة في تصميم البرنامج وتنفيذه. وتشمل النُّهُج المحوَّلة للمنظور الجنساني حملات تثقيفية للمجتمع ككل بشأن القضايا التي تواجه الفتيات المراهقات وكذلك طُرُق التخفيف من حدة المخاطر.

التوجيهات والأدوات وأُطُر الرصد والتقييم

حدد استعراض المنشورات ثلاث وثائق على النحو الموضح أدناه، بشأن التوجيه والمنهج الدراسي، والرصد لصالح الأطفال والمراهقين في ما يتعلق بالبرامج المتكاملة المحوَّلة للمنظور الجنساني في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي.

بهدف تخفيف المخاطر المرتبطة بحماية الأطفال، يقترح بعض الممارسين إضافة برامج التصدي للعنف ضد الأطفال برامج التصدي للعنف ضد النساء، لأن مصادر العنف الأساسية غالباً ما تكون هي نفسها داخل نفس الأسرة المعيشية (2). وباستخدام هذا الإطار، يمكن للجهات المعنية بتنفيذ البرامج الإنسانية تكييف أُطُر الرصد والتقييم في ما يتعلق بالتصدي للعنف ضد المرأة، والتي تشمل نواتج حماية الأطفال على النحو المحدد آنفاً.

في ما يتعلق بالأطفال والمراهقين	
المنهج التوجيهي	سلامتي رفاهي: هذه الوثيقة التوجيهية الصادرة عن لجنة الإنقاذ الدولية هي عبارة عن مجموعة من جلسات التعلُّم المُصمَّمة لتمكين المراهقات ومعالجة القضايا الرئيسية المتعلقة بالعنف القائم على العنف الاجتماعي، والزواج المبكر، والصحة الإنجابية، والعلاقات مع العائلة والأصدقاء والشركاء. وتمَّ تنفيذ هذا التدخل لصالح المراهقات من مجتمعات اللاجئين السوريين والمجتمعات اللبنانية الضعيفة ويتضمَّن أدوات وأدلة للتنفيذ.
أداة التوجيه	الدروس المستفادة من أمريكا اللاتينية والتوجيهات العملية لإدماج المساعدات النقدية المتعددة الأغراض: وثيقة توجيهية صادرة عن وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ومنظمة إنقاذ الطفولة، توفر توجيهات حول تقييمات الاحتياجات وتحليل الاستجابة، وتصميم البرامج ورصدها من خلال أمثلة عن دراسة الحالات الإفرادية، والممارسات الجيدة، والتوصيات المتعلقة بالمساعدات النقدية المتعددة الأغراض، بالإضافة إلى البرامج القطاعية لحماية الأطفال وسُبُل العيش.
توجيه قائم على الأدلة	رصد حماية الأطفال في البرامج الإنسانية النقدية: يجمع هذا المنشور، الذي أعدَّه «التحالف من أجل حماية الطفل في العمل الإنساني»، نموذج نظرية التغيير والمؤشرات والتحديات والأدلة القائمة من الأردن ولبنان وتركيا والصومال بشأن رصد نواتج حماية الأطفال، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي وزواج الأطفال في الأوضاع الإنسانية.

الجزء 3

البرمجة المتكاملة في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي:

الفئات السكانية المهمشة

(الأفراد من ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة، والأفراد من ذوي الإعاقات، والرجال والفتيان)

الأفراد من ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة

لطالما تمَّ شمول ومساعدة الأفراد من ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة بصورةٍ غير محددة وغير مباشرة في استجابة المعونة الإنسانية. وساهم ذلك في نقص الأدلة بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي، والانتعاش الاقتصادي، والبرمجة المحوَّلة للمنظور الجنساني بالنسبة للأفراد من ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة (24، 35). وعلى الرغم من ذلك، حدد استعراض المنشورات ومقابلات المخبرين الرئيسيين خمسة منشورات قدَّمت أدلة وتوصيات وأُطُر محددة للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي المُرتكَب ضد الأفراد من ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة، في إطار برامج الانتعاش الاقتصادي في الأوضاع الإنسانية، وخاصة البرامج التي تشمل مساعدات نقدية.

غالبا ما يكون تقييم النواتج والتأثيرات المتعلقة بالأفراد من ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة مبهماً منذ بداية تصميم البرامج (24، 35). وتوصي العديد من المنظمات بتصنيف النتائج حسب الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة، من أجل تحديد خبرة هؤلاء الأفراد عند إجراء تقييمات للبرامج وتوليد الأدلة، ولكن التنفيذ لا يجري إلا شكلياً حسب الجنس الثنائي حيث يُصنَّف الذكور بين ذكور أو إناث فحسب (35). وفي الوقت نفسه، قد يُردع الأفراد من ذوي الميول الجنسية، والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة عن الكشف عن ميولهم و هوياتهم خوفاً من التمييز والوصم (24، 35). وبهدف معالجة هذه المسألة، إنَّ الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني مدعوَّة لاستخدام المبادئ التوجيهية «أسباير» (ASPIRE)، وهي عبارة عن إطار للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على حدٍّ سواء. في إطار المبادئ التوجيهية «أسباير» (ASPIRE) التي أعدَّها الخبير المستقل المعني بالميل الجنسي والهوية الجنسانية التابع لمفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في سياق جائحة كوفيد19-، تمَّ إدراج ستة إجراءات أساسية باعتبارها ممارسات جيدة من أجل تصميم وتنفيذ وتقييم التدابير والنواتج الخاصة بالفئات السكانية من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسَين وعديمي الرغبة الجنسية (35). وفي ما يتعلق بجمع البيانات المتعلقة بتصميم البرامج وتصنيفها، تشمل الممارسات الجيدة بعض المدخلات المستمدة من منظمات المجتمع المدني المعنية بالمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسَين وعديمي الرغبة الجنسية، وكذلك مشاركة هذه المنظمات من أجل الاسترشاد بها في السياق المحلي. وتم تحديد إطار واحد بشأن النُّهُج المُحدِثة للتحوُّل في الأعراف الاجتماعية التي تهمش الأشخاص من ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة، وقد حدد الإطار تعريفات وأمثلة عن نُهُج تتراوح بين معادية ومُحدِثة للتحوُّل في التصدي للتمييز (35).

يجب بذل الجهود الرامية إلى خدمة وتمكين الأفراد من ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة في إطار برامج التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي، وتلبية الاحتياجات المحددة بشكل منفصل عن الاعتبارات الخاصة بالأشخاص الذين يعتبرون أنَّ تنوُّع الهويات الجنسانية هو قاعدة عامة في البرنامج نفسه (34، 35، 38)؛ وجرى التشديد على ذلك في كل من المنشورات ومقابلات المخبرين الرئيسيين. وهذا ما أوضحته الأدلة المستمدة من إدارة حالتَين اثنتَين من حالات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي المنطوية على تقييمات برامج التحويلات النقدية من هيئة الإغاثة «كير» ومفوضية اللاجئين النسائية، والتي تهدف إلى تضمين الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي من ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة في برامجها (35، 38). وقدَّم كل برنامج إدارة للحالات، اشتملت على الدعم النفسي الاجتماعي، وحلقات عمل تعليمية، ومساعدة قانونية، وتحويلات نقدية. وفي تقييم تناول هذا البرنامج في إكوادور، تمَّ تقديم توصيات بشأن إدراج الشركاء المحليين المعنيين ببعض الفئات السكانية مثل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وعديمي الرغبة الجنسية في مرحلة مبكرة من دورة المشروع؛ وأفضت الفجوات التي كانت قائمة في مرحلة مبكرة إلى فجوات في التحليل على مستوى تحديد هذه الفئات السكانية (38). وأُجريَ تقييم مماثل في كولومبيا نجح في تحديد وتسجيل نواتج البرنامج والتوصيات التي قدَّمتها النساء المتحوّلات جنسياً اللواتي جرى تضمينهن في المشروع، مما سلط الضوء على الحاجة إلى حلقات عمل مصممة خصيصاً للنساء المتحولات جنسياً (35). وتعكس هذه النتائج مرة أخرى الحاجة إلى تضمين منظمات المجتمع المدني التي تتمتع بالخبرة في ما يتعلق بمجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسَين وعديمي الرغبة الجنسية.

التوجيهات والأدوات وأُطُر الرصد والتقييم

نظراً لمحدودية الوثائق المتعلقة باعتبارات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي بالنسبة إلى الأفراد من ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة، جميع المنشورات التي جمعت في الاستعراض مذكورة أدناه.

في ما يتعلق بالأفراد من ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة	
استعراض التوجيهات	لا نبذل ما يكفي من الجهود لأجلهم تحديداً: تقرير شامل صادر عن منظمة «إيدج إيفكت» (Edge Effect) في عام 2021، يوفر توجيهات بشأن إطار المبادئ التوجيهية «أسباير» (ASPIRE)، وهو عبارة عن إطار للنهج التحوُّلي المعني بمعالجة التهميش القائم على الأعراف الاجتماعية بالنسبة إلى الأفراد من ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة، ودراسة حالات وتوصيات خاصة ببرامج المساعدات النقدية لأفراد تلك الفئة.
استعراض	دورات النزوح: توفر هذه الوثيقة، التي نشرتها لجنة الإنقاذ الدولية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في عام 2021، استعراضاً للأدلة الحالية بشأن العنف الأُسَري وغير الأُسَري للأفراد من ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة في السياقات الإنسانية.
تقييم البرامج	"عندما أمتلك المال، أشعر أنني ملكة" – البرامج المتكاملة لتقديم المساعدات النقدية والتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي إلى الناجيات من عنف العشير في غواياكيل، إكوادور: تدخل نفذته مفوضية اللاجئين النسائية وهيئة الإغاثة «كير» ومنظمة (CEAPM) ومنظمة (UNTHA) ومؤسسة «موخير إي موخير» (Fundación Mujer y Mujer)، وهي منظمة ذات خبرة في مجال مجتمع الميم+، يقدّم هذا التقييم دروساً مستفادة عن تنفيذ البرنامج في ما يتعلق بالأفراد من ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة داخل برامج التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي المدمجة في المساعدات النقدية.
تقييم البرامج	«لدينا طريقة لنبدأ بمفردنا» - فاعلية المساعدات النقدية المدمجة في إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي للمهاجرين قَسْراً واللاجئين والمواطنين المضيفين في نورتي دي سانتاندر، كولومبيا: تدخل نفذته منظمة اللاجئين النسائية وهيئة الإغاثة «كير» (CARE) ومنظمة «كوربرودينكو» (CORPRODINCO) كشريك محلي، قدّم تقييم التدخل بعض التوصيات البرنامجية المتعلقة بالبرمجة المتكاملة في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي بالنسبة للنساء المتحولات جنسياً والمتوافقات الجنس في نفس البرنامج.
أداة التوجيه	أداة التقييم السريع لنتائج شمول ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة في السياقات الإنسانية: أداة نشرتها منظمة «إيدج إيفكت» (Edge Effect) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسَين وتمكين المرأة ومنظمة «سويدن سفيريجي» (Sweden Sverige) السويدية ومنظمة «إمباور» (EmPower) في عام 2021، تقدّم توجيهات محددة لتحسين عملية الرصد والتقييم مع إدماج الأشخاص من ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة في البرامج، والمساهمة في برامج أكثر شمولاً وفهم أي تدابير تساهم في المساواة بين الجنسَين وتمكين المرأة والرجل.

الأفراد ذوي الإعاقة

في الممارسة الإنسانية، يبدو أنَّ النماذج البرنامجية التي تستهدف الفئات السكانية الأوسع نطاقاً قد تكون فعالة بدرجات مختلفة بالنسبة للأفراد ذوي الإعاقة، من خلال تصميم البرامج والتوصيات المصنفة حسب وضع الإعاقة، والتي يجري الإبلاغ عنها بشكل منفصل. وتوفر معظم التوجيهات التي تحدَّدت في استعراض المنشورات توصيات تتماشى مع هذه الممارسة (**انظر الوثائق المميزة في الجدول 2**).

في ضوء هذه الاعتبارات، حدد استعراض المنشورات وثيقة واحدة فقط تناولت على وجه التحديد التوصيات البرنامجية للأفراد ذوي الإعاقة في برمجة الانتعاش الاقتصادي، وتحديداً المساعدات النقدية وبقسائم شرائية. ولكن هذا التدخل لم يستهدف الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي ولم يدمج برامج التصدي لهذا النوع من العنف. وفي هذا التقييم الذي أُجريَ في عام 2021، قام الشركاء العاملون في الاستجابة المشتركة الحاصلة في سوريا، منظمة «زوا» (ZOA)، ومنظمة «أوكسفام كورديد» (Oxfam Cordaid)، ومنظمة «دوركاس» (Dorcas) ومنظمة أرض الإنسان (Terre des Hommes)، بتقييم الآثار الناشئة عن مختلف تدخلات المساعدات النقدية وبقسائم شرائية، بما في ذلك برنامج النقد لقاء العمل، والمساعدة النقدية المتعددة الأغراض، والقسائم الشرائية، على الديناميات الجنسانية للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة بُغْيَة الاسترشاد بها في الجهود المبذولة لتقديم المساعدات النقدية وبقسائم شرائية (5). وبيَّنت الدراسة أنَّ القسائم ساهمت في تحسين نواتج الأمن الغذائي، في حين حقق برنامج النقد لقاء العمل والمساعدة النقدية المتعددة الأغراض نتائج إيجابية تمثلت في زيادة الحد من التوتر واستراتيجيات التكيف في حالات الطوارئ. وبالنسبة إلى الأُسَر المعيشية التي تضمُّ أشخاصاً من ذوي الإعاقة، وجدت الدراسة أنَّ هذه الأُسَر تفضل التحويلات النقدية على القسائم الشرائية، وافترضت أنَّ السبب على الأرجح هو قدرتها على تلبية احتياجاتها الخاصة، سواء من الناحية المالية أو من ناحية قدرتها على الوصول إلى المساعدات، في ما يتعلق بالإعاقة (5).

وقدم الموجز أيضاً توصيات تتوخى تحسين عملية التصميم والتنفيذ والرصد والتقييم المتعلقة بالمساعدات النقدية وبقسائم شرائية بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة. وتعكس العديد من هذه التوصيات الممارسات المُستخدَمة بالنسبة إلى الفئات السكانية الضعيفة الأخرى التي تمَّ تحديدها في هذا التقرير، مثل تصنيف التحليلات حسب وضع الإعاقة من أجل تلبية احتياجات المجموعات المختلفة واستمرار التصنيف عبر دورة البرنامج (5). وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للبرامج أن تدمج اعتبارات المساواة في الوصول عند تحديد مقدمي الخدمات، وأن تنظر في العوائق التي تحول دون مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في سُبُل العيش والمساعدات النقدية وبقسائم شرائية، مثل العمل البدني المُندرِج في أنشطة سُبُل العيش للأشخاص من ذوي الإعاقة البدنية أو مواقع التوزيع المتاحة لتقديم المساعدات النقدية وبقسائم شرائية (5).

قد يكون الأشخاص ذوو الإعاقة أكثر عرضةً للعنف القائم على النوع الاجتماعي مقارنة بالآخرين، ولا سيَّما في ما يتعلق بأشكال متعددة من العنف الذي يُمارَس بسبب التمييز والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي. وعلى غرار المجموعات الضعيفة أو المهمشة الأخرى التي تمَّ تحديدها في هذا التقرير، يوصى بأن تنفّذ البرامج اعتبارات محددة من أجل تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، حرصاً على حمايتهم وتعافيهم من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

الرجال والفتيان

في حين صدرت منشورات كثيرة تتناول العنف القائم على النوع الاجتماعي وتسلّط الضوء على الرجال باعتبارهم مرتكبين لأعمال العنف، إلا أنَّ الرجال والفتيان في الأوضاع الإنسانية قد يتعرَّضون أيضاً للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. وفي أوضاع النزاعات، يصبح الرجال والفتيان أهدافاً للتلقين العقائدي والتجنيد القاسي، ما يعرِّضهم لمزيد من العنف الجنسي، ذلك أنَّهم قد يضطرون إلى مشاهدة أعمال العنف الجنسي أو ارتكابها أو التعرُّض لها على يد القادة المقاتلين (32). وفي بعض الحالات، قد يرتكب المقاتلون أيضاً أعمال العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ضد رجال مدنيين، ويُجبرون على اغتصاب بعض النساء أو الفتيات في أُسَرهم أو حتى اغتصاب رجال آخرين، أو الانخراط في أنشطة أخرى تنطوي على العنف الجنسي.[34] ورغم أنّ العنف القائم على النوع الاجتماعي يؤثر بشكلٍ أساسي على النساء والفتيات، يبدو أنَّ التصدي للعنف الجنسي المُرتكَب ضد الرجال والفتيان لا يهدف إلى ضمان رفاههم فحسب، بل يساهم أيضاً في الحد من انتشار العنف (32).

يمكن تطبيق بعض المنشورات المتعلقة بإشراك الرجال والفتيان في التغيير المحوَّل للمنظور الجنساني من أجل تلبية احتياجات الذكور الناجين في الأوضاع الإنسانية، مثل دعم الصحة العقلية والنفسية والاجتماعية، وتطوير هويات سلمية بعد انتهاء النزاع (18، 32) ودعم سُبُل العيش. ولكن ينبغي الاعتراف بأنَّ أنشطة الانتعاش الاقتصادي التي لا تعتمد على نهجٍ محوَّل للمنظور الجنساني قد تؤدي إلى تعزيز الأعراف الاجتماعية المتعلقة بالنوع الاجتماعي، علماً أنَّ هذه الأعراف تقضي باعتبار أنَّ الرجال يلبّون وحدهم الاحتياجات المادية على صعيد الأسرة المعيشية (32).

من بين المخبرين الرئيسيين البالغ عددهم 11، تناول مخبران اثنان مباشرةً مشاركة الرجال والفتيان في برامج التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وقدَّما توصية شديدة تقضي بتمييز الاعتبارات الخاصة بالرجال عن البرامج التي تستهدف النساء والفتيات والأفراد من ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة. وتُعتبر احتياجات الرجال الناجين المتوافقي الجنس حسب معايير جنسَي الذكور والإناث عند الولادة مختلفة تماماً عن احتياجات المجموعات الأخرى من الناجين، وينبغي التعامل معها على هذا النحو.

[34] Christopher Dolan, *War is Not Yet Over: Community Perceptions of sexual violence and its Underpinnings in eastern DRC* (2010), www.researchgate.net/publication/343106482_War_is_Not_Yet_Over_Community_Perceptions_of_sexual_violence_and_its_Underpinnings_in_eastern_DRC.

حدد استعراض المنشورات منشوراً يتناول تحديداً مسألة الرجال والفتيان في هذا السياق، وجرى سرده ووصفه في ما يلي:

في ما يتعلق بالرجال والفتيان	
التوجيهات	العمل مع الرجال والفتيان الناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات النزوح القَسْري: توفر هذه المذكرة التوجيهية، التي نشرتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في عام 2013، توصيات للوصول إلى الناجين، وتيسير الإبلاغ، وتوفير الحماية والخدمات الأساسية الأخرى للرجال والفتيان الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي في الأوضاع الإنسانية.
التوجيهات	الشوارع الوضيعة: تحديد مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي التي يتعرّض لها اللاجئون في المناطق الحضرية، والرجال والفتيان، بما في ذلك الناجين الذكور والتصدي لها: يوفر هذا المنشور الذي أصدرته مفوضية اللاجئين النسائية في عام 2016، والذي أعد كجزء من مشروع أكبر لمعالجة مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر العديد من مجموعات اللاجئين في المناطق الحضرية، ممارسات جيدة وتوصيات برنامجية للتخفيف من حدة مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي التي يواجهها الناجون من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي من الذكور. لم تُدرَج هذه المذكرة التوجيهية في الأصل في استعراض المؤلفات أو مقابلات المخبرين الرئيسيين بل أدرجت بناءً على توصية المراجعين.

3

القيود

رغم أنَّ هذا التقرير العالمي الشامل يجمع النتائج الجوهرية عبر مجالات التركيز الأربعة ويتناول فئات سكانية محددة، إلا أنّه يشتمل أيضاً على بعض القيود التي يتعيَّن معالجتها.

لغرض استعراض المؤلفات، ولدواعي متعلقة بالجدوى، تمَّ اختيار الموارد التي نُشِرَت باللغة الإنجليزية فقط، ما يعني أنَّ إدراج النتائج التي تتناول المواضيع نفسها والمنشورة بلغاتٍ أخرى كان محدوداً. وقع الاختيار على المنشورات المتاحة للجمهور أو التي يمكن الاطلاع عليها مجاناً، ما قد يفرض تحيُّزاً تلقائياً باستبعاد منشورات أخرى تتناول المواضيع نفسها ولكن الاطلاع عليها مشروط بالدفع. وتمَّ نشر بعض الوثائق التي تصف التدخلات من دون إدراج بيانات التقييم الخاصة بها، ما جعل بعض تصاميم البرامج مقيَّدة نوعاً ما من حيث فعاليتها.

أمّا في ما يتعلق بمقابلات المخبرين الرئيسيين، فعدد المخبرين في العيّنة التي أُنشِئَت كان أقل من العدد المستهدف المحدد في المنهجية، كما أنَّ تمثيل الخبراء المعنيين بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي أو عدم المساواة بين الجنسَين لم يكُن تمثيلاً متناسباً. وعند جمع البيانات النوعية، لم يكُن العديد من الخبراء متفرّغين لإجراء المقابلات لمشاركتهم في الاستجابة للأزمة في أوكرانيا. وفي ما يتعلق بتوزيع الخبرات، أشار المخبرون الرئيسيون على الصعيد المحلي إلى خبرتهم في تنفيذ الأنشطة الاقتصادية ضمن أعمالهم. ولكن هذا الأمر لا يخفف من التحيُّز في الإفراط بمعاينة خبراء التصدي للعنف القائم على العنف الاجتماعي والمساواة بين الجنسَين. وأخيراً، أُجريت مقابلات المخبرين الرئيسيين عبر شبكة الإنترنت وعُقدت باللغة الإنجليزية، ما أدّى إلى استبعاد آراء المخبرين الرئيسيين الذين لم يتمكَّنوا من الاتصال بشبكة الإنترنت أو اللذين لا يجيدون اللغة الإنجليزية.

الاستنتاجات

يضمُّ هذا التقرير العالمي الشامل نتائج مستمدة من استعراض المنشورات ومقابلات المخبرين الرئيسيين، ويحدّد العديد من العوامل المعيقة والميسّرة، والممارسات الجيدة، والموارد اللازمة لوضع برامج متكاملة ومحوّلة للمنظور الجنساني وملائمة للسياق المحلي في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي لمساعدة الناجين في الأوضاع الإنسانية. كما أنَّ هذه النتائج مُصنَّفة حسب فئات سكانية محددة، مثل فئة النساء والفتيات، وفئة الأفراد من ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة، أو فئة الأفراد من ذوي الإعاقة، وفئة الرجال والفتيان.

رغم أنَّ التداخل بين مجالات التركيز الأربعة هو تداخل راسخ في الممارسة الإنسانية، إلا أنَّ النتائج المقدَّمة هنا تظهر كيف يمكن لكل مجال من مجالات التركيز أن يعزز التمكين الاقتصادي للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي في هذه الأوضاع. فعند تصميم برامج الانتعاش الاقتصادي التي تهدف إلى تلبية احتياجات الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي، يجب معالجة بعض العوائق التي تنشأ بسبب مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي والتعرُّض له، علماً أنَّ هذه العوائق لا يمكن أن تُعالج بمجرَّد إجراء تقييمات السوق الخاصة بنوع اجتماعي معيَّن أو بتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وهنا يفيد الدمج بين التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي في الاستجابة لهذا النوع من العنف ومساعدة الناجين في التغلُّب على التحديات المالية والنفسية والقانونية والاجتماعية التي تحيط بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وتحول دون تحقيق انتعاشهم الاقتصادي.

إنَّ عدم المساواة بين الجنسَين يعرّض الانتعاش الاقتصادي والحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي للخطر. فالأعراف الاجتماعية المتعلّقة بالنوع الاجتماعي قد تنشئ عقبات تمنع بعض الأشخاص من المشاركة في البرامج، وعندما تكون هذه البرامج غير مراعية للتحليل الجنساني، قد تؤدي إلى بعض العواقب السلبية غير المقصودة التي تلحق بالنساء والفتيات والمجموعات المهمشة الأخرى. وتشير المؤلفات إلى أمثلة عديدة عن هذه العوائق والعواقب غير المقصودة: قدرة محدودة على التنقُّل بسبب عدم الاستقلالية، وعدم توفر الوقت بسبب عدم التعاون بين الجنسَين في الأعمال المنزلية، واستجابات ضعيفة من جانب أفراد الأسرة لتغيُّر ديناميات النوع الاجتماعي. أمّا دمج النُّهُج المحوّلة للمنظور الجنساني فمن شأنه أن يحدّ من عدم المساواة بين الجنسَين الذي يسبب تلك العقبات والعوائق، وقد يزيد من النواتج الإيجابية لكل عنصر من هذه العناصر.

من الناحية العملية، نادراً ما يجري تفعيل القدرة على معالجة كل مجال من مجالات التركيز هذه مع تخصيص برامج لفئات سكانية وسياقات محددة، ذلك أنَّ إضفاء الطابع المحلي على البرنامج وتكييفه مع السياق يساعد في إنجاحه. كما أنَّ دعوة المنظمات المحلية للمشاركة والتعاون معها وتمكينها من القيادة سيساعد في الوصول إلى المجتمعات المستهدفة، ويعزز تصميم وتنفيذ عناصر البرامج بالاستناد إلى خبرات خاصة بالسياق المعني.

ظلَّت بعض الجوانب الأساسية لهذه البرامج المتكاملة متسقة من بين التدخلات والنماذج التي تمَّ استعراضها، على الرغم من اختلاف بعض الاستراتيجيات بين الفئات السكانية.. وتمثل الجانب الأول في ضرورة إجراء **تقييم محدد للسياق ومفصل لـفرص السوق ومخاطر التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي** من أجل توجيه تصميم البرامج وتنفيذها. واكتسب هذا أهمية بشكل خاص للفئات المهمَّشة من الناجين، مثل الأفراد ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة أو الأشخاص ذوي الإعاقة. وساهم التصميم والتنفيذ المسبق للبرامج، إلى جانب تقييمات السوق ومخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، في الجانب الأساسي الثاني: **استخدام نهج يركز على الناجين**. وأخيراً، تقوم البرامج المتكاملة على الاعتراف بامتلاك الخبراء المتخصصين قواعد معرفية مختلفة، ونتيجة لذلك، فإنه ينبغي بالنسبة إلى **جميع موظفي البرامج فهم أساسيات كل مكون من مكوناته – المساواة بين الجنسَين، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والانتعاش الاقتصادي، والمساعدات النقدية وبقسائم شرائية**. وهذا يتطلب تبادلاً كبيراً للمعارف وبناء القدرات بين الشركاء.

في حين يبدو الأساس الاستدلالي محدوداً في هذه البرامج المخصصة، تؤدي النتائج المُستقاة من هذه الدراسة إلى إرساء أساسٍ جوهري ليُسترشَد بها في برامج المجلس الدنماركي للاجئين ومفوضية اللاجئين النسائية من أجل النهوض بالتمكين الاقتصادي للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي في الأوضاع الإنسانية وفي أوضاع أخرى مماثلة. ومع تنفيذ البرنامج الشامل، ستفيد الأدلة والدروس المستفادة المُستمدَّة منه في تطوير الممارسات الجيدة والتوصيات المجمّعة هنا، وستمهّد الطريق لتطوير برامج متكاملة ذات طابع محلّي وقائمة على الأدلة ومحوّلة للمنظور الجنساني في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي.

المراجع

1. *A Safe Place to Shine: Creating Opportunities and Raising Voices of Adolescent Girls in Humanitarian Settings.* (2017). International Rescue Committee. https://www.rescue.org/sites/default/files/document/2248/irccompassglobalreport.pdf

2. *Better Outcomes in Food Assistance through Complementary and Multi-modal Programming.* (2020). Key Aid Consulting, USAID. https://www.alnap.org/system/files/content/resource/files/main/Better-Gender-Outcomes-in-Food-Assistance-through-Complementary-and-Multi-Modal-Programing.pdf.

3. *Cash and Voucher Assistance and Gender-based Violence Risk Mitigation: Somalia.* (2021). UNFPA. https://www.calpnetwork.org/publication/somalia-cva-case-study-cash-and-voucher-assistance-and-gender-based-violence-risk-mitigation/

4. *Combating Gender-based violence and economic empowerment of women in Northern Uganda through cash transfers.* (2014). Action Contre La Faim (Action Against Hunger). https://www.calpnetwork.org/wp-content/uploads/2020/01/cash-transfers-to-combat-gender-based-violence-and-economic-empowerment-in-uganda.pdf.

5. *Comparative Study of the Effects of Different Cash Modalities on Gender Dynamics and People with Disabilities*. (2021). Dutch Relief Alliance, Key Aid Consulting, Venture International. https://www.calpnetwork.org/wp-content/uploads/ninja-forms/2/20210413_ZOA_Final-ReportFV.pdf

6. *Economic and Social Empowerment to Reduce Violence against Women: Research Brief* (2014). International Rescue Committee. https://www.fsnnetwork.org/sites/default/files/EAE-Research-Brief.2014.01-English.pdf.

7. *Evidence Digest: GBV in Emergencies and Livelihoods.* (2020). GBV AoR HELPDESK. https://gbvaor.net/sites/default/files/2020-11/evidence-digest-livelihoods-and-gbvie-01112020-update.pdf

8. Falb, K., & Annan, J. (2021). Pre-positioning an evaluation of cash assistance programming in an acute emergency: strategies and lessons learned from a study in Raqqa Governorate, Syria. *Conflict and Health*, 15(1), 12. https://doi.org/10.1186/s13031-021-00340-1

9. *Gender Equality and Gender-based Violence Risk Mitigation in Cash and Voucher Assistance: Vanuatu Case Study*. (2020). Key Aid Consulting. https://www.calpnetwork.org/wp-content/uploads/ninja-forms/2/gendercash-Case_Study_Vanuatu_final.pdf.

10. *Gender-Based Violence in Emergencies.* (2018). UNICEF HELPDESK. https://gbvaor.net/sites/default/files/2019-11/GBViE%20and%20Cash%20Programmes%2C%20Helpdesk.pdf

11. Gibbs, A. et al. (2020). "The impacts of combined social and economic empowerment training on intimate partner violence, depression, gender norms and livelihoods among women: an individually randomised controlled trial and qualitative study in Afghanistan." *BMJ Glob Health*, 5(3), e001946. https://doi.org/10.1136/bmjgh-2019-001946

12. *Girl Empower Impact Evaluation: Mentoring and Cash Transfer Intervention to Promote Adolescent Well-being in Liberia.* (2018). International Rescue Committee. https://www.rescue.org/sites/default/files/document/4346/girlempowerimpactevaluation-finalreport.pdf.

13. Harvey, P., & Pavanello, S. (2018). *Multi-Purpose Cash and Sectoral Outcomes: a Review of Evidence and Learning.* UNHCR. https://www.unhcr.org/5b28c4157.pdf

14. *Inter-Agency Humanitarian Evaluation on Gender Equality and the Empowerment of Women and Girls.* (2020). Inter-Agency Humanitarian Evaluation Steering Group. https://www.unhcr.org/en-us/research/evalreports/6087e43f4/inter-agency-humanitarian-evaluation-gender-equality-empowerment-women.html.

15. *Integrating Cash Transfers into Gender-based Violence Programs in Jordan: Benefits, Risks, and Challenges.* (2015). International Rescue Committee, UNHCR. https://www.rescue.org/sites/default/files/document/634/gbv-and-cash-transfers-jordan-full-report.pdf.

16. *Learning from experience to advance gender equality: Promising Practices in Asia.* (2017). UNHCR. https://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain?page=search&docid=5c6d4ace4&skip=0&query=cash-based%20transfers%20and%20%22gender-based%20violence%22

17. *Leaving no one behind: a Regional Outlook on Gender and Agrifood Systems AFRICA.* (2020). Food and Agricultural Organization of the United Nations. https://www.alnap.org/system/files/content/resource/files/main/CB1086EN.pdf.

18. *Living Peace in Democratic Republic of the Congo: An impact evaluation on an intervention with male partners of women survivors of conflict-affected rape and intimate partner violence.* (2017). Promundo. https://promundoglobal.org/wp-content/uploads/2017/08/Living-Peace-in-DRC-Impact-Evaluation-English-WEB-28.08.17.pdf.

19. *Mainstreaming Gender-based Violence Considerations in Cash-based Interventions: Case Studies from Irbid and Mafraq, Jordan.* (2018). Women's Refugee Commission, International Rescue Committee, and Mercy Corps. https://www.womensrefugeecommission.org/wp-content/uploads/2020/04/Mainstreaming-GBV-Considerations-in-CBIs-Jordan-1.pdf.

20. *Mainstreaming Gender-based Violence Considerations in Cash-based Interventions: A Case Study from Zinder, Niger.* (2018). Save the Children and Women's Refugee Commission. https://covid19.alnap.org/system/files/content/resource/files/main/Mainstreaming-GBV-Considerations-in-CBIs-Niger.pdf.

21. *Monitoring Child Protection with Humanitarian Cash Programs.* (2019). The Alliance for Child Protection in Humanitarian Action. https://www.calpnetwork.org/wp-content/uploads/2020/03/1562169387.cash_child_protection_final_lowres-1.pdf.

22. *"No one has power over me" - The impact of integrative Cash Assistance into Gender-Based Violence Response in Northwest Syria.* (2022). Women's Refugee Commission. chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.womensrefugeecommission.org/wp-content/uploads/2022/06/No-one-has-power-over-me-Arabic.pdf.

23. *Priming Resilience with Intra-Household Change: Addressing Gender Norms.* (2018). Mercy Corps. https://www.preventionweb.net/publications/view/59525

24. Roth, D., Blackwell, A., Canavera, M., Falb, K. (2021). Cycles of displacement: Understanding violence, discrimination, and exclusion of LGBTQI people in humanitarian contexts. New York: International Rescue Committee. https://www.rescue.org/sites/default/files/document/5961/irccyclesofdisplacementfinaljune2021.pdf.

25. *Scaling Gender Transformation: Adapting a Gender-transformative approach from Bangladesh to Burundi.* (2021). CARE USA. https://www.fsnnetwork.org/sites/default/files/2021-08/Win%20Win%20EKATA%20Evolution.pdf.

26. Shai, N., Pradhan, G. D., Shrestha, R., Adhikari, A., Chirwa, E., Kerr-Wilson, A., & Jewkes, R. (2020). "I got courage from knowing that even a daughter-in-law can earn her living": Mixed methods evaluation of a family-centred intervention to prevent violence against women and girls in Nepal. *PLoS One*, 15(5), e0232256. https://doi.org/10.1371/journal.pone.0232256

27. *Strengthening Prevention Work with Men and Boys in Community Settings.* (2018). The Prevention Collaborative. https://prevention-collaborative.org/wp-content/uploads/2021/08/Prevention_Collaborative_2018_Working-with-Men-and-Boys.pdf.

28. *Strong Girls, Powerful Women: Programming Planning and Design for Adolescent Girls in Humanitarian Settings.* (2014). UNHCR, Women's Refugee Commission. https://wwwhttps://www.alnap.org/help-library/strong-girls-powerful-women-program-planning-and-design-for-adolescent-girls-in.

29. *The Graduation Approach.* UNHCR. https://www.unhcr.org/55005bc39.pdf

30. Tønning, M. (2020). *Enablers and Gaps: Gender Equality, Gender-Based Violence Response and Mitigation in Cash and Voucher Assistance at Response Levels - analysis on three case studies.* Key Aid Consulting, and CARE. https://www.calpnetwork.org/wp-content/uploads/ninja-forms/2/gendercash-Enablers_final.pdf.

31. *Utilizing Cash Assistance within Gender-based Violence Case Management to Support Crisis-Affected Populations in Ecuador.* (2019). Women's Refugee Commission. https://www.alnap.org/system/files/content/resource/files/main/Ecuador-LearningBriefFinal-rev.pdf.

32. Vaillant, J., Koussoubé, E., Roth, D., Pierotti, R., Hossain, M., & Falb, K. L. (2020). Engaging men to transform inequitable gender attitudes and prevent intimate partner violence: a cluster randomised controlled trial in North and South Kivu, Democratic Republic of Congo. *BMJ Glob Health*, 5(5). https://doi.org/10.1136/bmjgh-2019-002223

33. Vess, J., Barker, G., Naraghi-Anderlini, S., & Hassink, A. (2013). The Other Side of Gender: Men as Critical Agents of Change. US Institute of Peace. http://www.jstor.org/stable/resrep12395

34. *"We Don't Do a Lot for Them Specifically."* (2021). Edge Effect. https://www.calpnetwork.org/wp-content/uploads/2021/08/WDDALFTS_FullReport_Web.pdf.

35. *"We have a way to start out on our own" - The Effectiveness of Cash Assistance integrated into Gender-Based Violence Case Management For Forced Migrants, Refugees and Host Nationals in Norte de Santander,* Colombia. (2022). Women's Refugee Commission. https://www.calpnetwork.org/wp-content/uploads/2022/07/Report-ENG-Effectiveness-Cash-Assistance-Integrated-Gender-Based-Violence.pdf.

36. *What Cash Transfer Programming can do to protect children from violence, abuse and exploitation: Review and Recommendations.* (2012). The Cash and Learning Partnership. https://www.calpnetwork.org/wp-content/uploads/2020/01/discussion-paper-what-cash-transfer-programming-can-do-to-protect-children-1-1.pdf.

37. *What does gender-sensitive cash and voucher assistance look like?* (2019). CARE International. https://www.calpnetwork.org/wp-content/uploads/2019/10/CARE-Gender-sensitive-cash-and-voucher-assistance-final.pdf.

38. *"With Money, I'm the Queen" - Integrated Cash and Gender-based Violence Programming for IPV Survivors in Guayaquil, Ecuador.* (2022). Women's Refugee Commission. https://www.calpnetwork.org/wp-content/uploads/2022/07/Integrated-Cash-Gender-Based-Violence-Programming-Survivors-Ecuador-English.pdf.

39. *Women Lead in Emergencies: Evaluation and Project Evidence, Niger.* (2020). CARE International. https://www.fsnnetwork.org/sites/default/files/2021-10/Evidence%20of%20Womens%20Voice%20Report_WLiE%20Evaluation%20Niger_June%202021_508_compliant.pdf.

المرفق 1

مداخلات من المؤلفات

	العنوان	المصدر (المؤلف، التاريخ)	نوع الوثيقة	تطوير برامج الانتعاش الاقتصادي	الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له والتخفيف من حدته	النهج المُحدِث للتحوُّل الجنساني	إضفاء الطابع المحلي
1	"لدينا طريقة للبدء بمفردنا" - فاعلية المساعدة النقدية المدمجة في إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي للمهاجرين قَسْراً واللاجئين والمواطنين المضيفين في نورتي دي سانتاندر، كولومبيا	مفوضية اللاجئين النسائية (WRC)، هيئة الإغاثة «كير» (CARE)) 2022	نموذج برنامجي، تقييم	التحويلات النقدية	إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي		إضفاء الطابع المحلي لتكييف مقدِّمي الخدمات مع السياق المحلي من أجل تنفيذ عناصر التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي
2	"عندما أمتلك المال، أشعر أنني ملكة"" – البرامج المتكاملة لتقديم المساعدات النقدية والتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي إلى الناجيات من عنف العشير في غواياكيل، إكوادور	مفوضية اللاجئين النسائية (WRC)، هيئة الإغاثة «كير» (CARE)) 2022	نموذج برنامجي، تقييم	التحويلات النقدية	إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي	إضفاء الطابع المحلي لتكييف مقدِّمي الخدمات مع السياق المحلي من أجل تنفيذ عناصر التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي	
3	"تحليت بالشجاعة عندما علمت أنه حتى يمكن لزوجة الابن كسب عيشها" - تقييم مختلط الطرائق لتدخل محوره الأسرة لمنع العنف المرتكب بحق النساء والفتيات في نيبال.	Shai et al., 2020	نموذج برنامجي، تقييم	توفير الأصول الطبيعية، وتطوير المهارات للأنشطة المولدة للدخل		13 جلسة حول المساواة بين الجنسين، وأهمية الانتعاش الاقتصادي والتحول الجنساني	

	العنوان	المصدر (المؤلف، التاريخ)	نوع الوثيقة	تطوير برامج الانتعاش الاقتصادي	الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له والتخفيف من حدته	النهج المُحدِث للتحوُّل الجنساني	إضفاء الطابع المحلي
4	تجربة عشوائية مراقبة فردياً لتحديد فاعلية برنامج منظمة «النساء للنساء» الدولية في الحد من عنف العشير وتعزيز سُبُل العيش بين النساء في أفغانستان: تصميم التجربة والطرائق والنتائج الأساسية	غيبز وآخرون، 2020	نموذج برنامجي، تقييم	التحويلات النقدية المشروطة، وبناء المهارات، وتوفير الموارد	الأماكن المأمونة من العنف القائم على النوع الاجتماعي والخدمات الصحية	برنامج تمكين الأمهات – تدخل مدته 24 حول حقوق المرأة في سياق الإسلام	
5	مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي وتعزيز تمكين المرأة اقتصادياً في شمال أوغندا من خلال التحويلات النقدية	منظمة العمل ضد الجوع، 2014	تدخل، تقييم	التحويلات النقدية، وجمعيات الادخار والقروض القروية؛ ودعم سُبُل العيش ومهارات العمل	مسارات الإحالة الخاصة بحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي	مشاركة الرجال في التدريبات على الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، ومشاركة الرجال والنساء في مجموعات الناشطين في المجال الجنساني	الشريك المنفّذ المحلي لمكون العنف القائم على النوع الاجتماعي
6	التمكين الاقتصادي والاجتماعي للحد من العنف ضد المرأة	لجنة الإنقاذ الدولية، 2014	تدخل، موجز بحثي	جمعيات الادخار والقروض القروية	أفرقة الحوار بين الجنسين، نموذج التمكين الاقتصادي والاجتماعي		إدماج التحويلات النقدية في برامج التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي في الأردن: الفوائد والمخاطر والتحديات
7	إدماج التحويلات النقدية في برامج التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي في الأردن: الفوائد والمخاطر والتحديات	لجنة الإنقاذ الدولية، 2015	تدخل، تقييم	أنشطة التحويلات النقدية في إطار التنمية الاقتصادية	إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي	أفرقة الحوار بين الجنسين، نموذج التمكين الاقتصادي والاجتماعي	
8	تعميم مراعاة اعتبارات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي في المساعدات النقدية - دراسة حالة إفرادية من النيجر	مفوضية اللاجئين النسائية (WRC)، منظمة إنقاذ الطفولة، 2019	تدخل، دراسة حالة إفرادية	التحويلات النقدية	التوصُّل إلى إحالة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي		
9	لا سلطة لأحد عليّ: أثر دمج المساعدات النقدية في التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي في شمال غرب سوريا	مفوضية اللاجئين النسائية (WRC)، هيئة الإغاثة «كير» CARE)) 2022	نموذج برنامجي، تقييم	التحويلات النقدية	إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي		إضفاء الطابع المحلي لتكييف مقدِّمي الخدمات مع السياق المحلي من أجل تنفيذ عناصر التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي

	العنوان	المصدر (المؤلف، التاريخ)	نوع الوثيقة	تطوير برامج الانتعاش الاقتصادي	الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له والتخفيف من حدته	النهج المُحدِث للتحوُّل الجنساني	إضفاء الطابع المحلي
10	تعميم مراعاة اعتبارات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي في المساعدات النقدية: دراسات حالات إفرادية من إربد والمفرق، الأردن	مفوضية اللاجئين النسائية (WRC)، ولجنة الإنقاذ الدولية (IRC)، ومنظمة «ميرسي كوربس» (Mercy Corps)، 2018	تدخل، دراسة حالة إفرادية	التحويلات النقدية	إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي	مجموعات المناقشة الجنسانية، نموذج التمكين الاقتصادي والاجتماعي	
11	الممارسات الواعدة من آسيا: سُبُل العيش في ماليزيا	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، 2017	تدخل، دراسة حالة إفرادية	دعم سُبُل العيش - التدريب على المهارات، والوصول إلى الأسواق، وتطوير سلسلة القيمة	مسارات الإحالة الخاصة بحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، وإدارة الحالة والمأوى	تدريب الأشخاص المؤثرين في المجتمع على التصدي للعنف الجنسي والجنساني، قيادة جلسات توعية في مواقع مختلفة	تعامل الشركاء المنفّذين مع القضايا المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي والمأوى
12	استخدام المساعدة نقداً وبقسائم في إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي لدعم الفئات السكانية المتضررة من الأزمات في الإكوادور	مفوضية اللاجئين النسائية (WRC)، هيئة الإغاثة «كير» (CARE)) 2019	نموذج برنامجي، تقييم	التحويلات النقدية	إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي		إضفاء الطابع المحلي لتكييف مقدِّمي الخدمات مع السياق المحلي من أجل تنفيذ كِلا العنصرَين
13	مكان آمن للتألق	لجنة الإنقاذ النسائية، 2017	نموذج برنامجي، تقييم	بناء مهارات مماثلة	المناقشات بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة الجنسية والإنجابية مع المرشدات الشابات؛ دعم مقدمي الخدمات	مجموعة مناقشة مع مقدمي الرعاية	

	العنوان	المصدر (المؤلف، التاريخ)	نوع الوثيقة	تطوير برامج الانتعاش الاقتصادي	الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له والتخفيف من حدته	النهج المُحدِث للتحوُّل الجنساني	إضفاء الطابع المحلي
14	تقييم أثر تمكين الفتيات	لجنة الإنقاذ الدولية، 2018	نموذج برنامجي، تقييم	التحويلات النقدية المشروطة	منهاج دراسي للمهارات الحياتية مدته 32 أسبوعاً يهدف إلى تزويد الفتيات بالمهارات والخبرات اللازمة للبقاء في مأمن من العنف الجنسي؛ مقدمو الخدمات النفسية والاجتماعية والصحية	مجموعة مناقشة مع مقدمي الرعاية	الجهات الفاعلة المحلية المعنية بمسارات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والخدمات الصحية
15	فتيات قويات، نساء قويات: أثيوبيا	مفوضية اللاجئين النسائية، 2014	تدخل، تقييم	أثيوبيا: المهارات الحياتية، مهارات الحاسوب، اللوازم المدرسية تنزانيا: المهارات الحياتية والتعليم المالي؛ الفتيات الأكبر سناً — تدريبات على سُبُل العيش أوغندا: تحقيق المستوى الأساسي للإلمام بالقراءة والكتابة والحساب، بناء مهارات سُبُل كسب العيش	مساحات مأمونة للفتيات أنشطة تمنح الشعور بالسلامة، مساحات مأمونة للفتيات مساحات ومناقشات مأمونة للفتيات	توعية أولياء الأمور والمعلمين وأفراد المجتمع المحلي باحتياجات الفتيات وقدراتهن إشراك قادة المجتمعات المحلية، وأولياء الأمور، ومقدمي الرعاية، والمعلمين، والقادة الدينيين في كل مرحلة من مراحل المشروع، وتفعيل أنشطة الإرشاد مع الفتيات الأكبر سناً إرشاد من قِبل الفتيات الأكبر سناً، اللاتي يُعتبَرْنَ دُعاة في المجتمع المحلي	

WOMEN'S
REFUGEE
COMMISSION

DRC
DANISH
REFUGEE
COUNCIL